

محضر الجلسة الثامنة والعشرين بعد المائة

التاريخ: الجمعة 19 ربيع الأول 1439هـ (8 ديسمبر 2017م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.
التوقيت: ساعتان وخمس وثلاثون دقيقة، إبتداء من الساعة الثالثة والدقيقة السابعة عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 68.17 للسنة المالية 2018.

- 1- إستكمال المناقشة العامة من لدن الفرق والمجموعات البرلمانية؛
- 2- رد السيد وزير الاقتصاد والمالية.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أعلن عن إفتتاح الجلسة المسائية.

سنخصص هذه الجلسة لمواصلة الدراسة والنقاش من لدن باقي الفرق والمجموعات البرلمانية، وكذلك للاستماع إلى رد وزير المالية.

وقبل الشروع في مناقشة جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، الكلمة لكم السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد لخريف، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

توصل مكتب مجلس المستشارين من مجلس النواب بمشاريع القوانين التالية:

1- مشروع قانون رقم 45.17 يوافق بموجبه على الاتفاق بين المملكة المغربية وأفريقيا 50 (أفريقيا 50- تمويل المشاريع وأفريقيا 50 - تنمية المشاريع) بشأن إنشاء المقر الاجتماعي لأفريقيا 50 فوق تراب المملكة المغربية، الموقع بالدار البيضاء في 29 يوليو 2015؛

2- مشروع قانون رقم 43.16 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون القانوني والقضائي الموقعة بالدوحة في 5 أبريل 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة قطر؛

3- مشروع قانون رقم 46.16 يوافق بموجبه على مذكرة تفاهم للتعاون في مجالات النفط والغاز والكهرباء والطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، الموقعة بالدوحة في 5 أبريل 2016 بين وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة في المملكة المغربية ووزارة الطاقة والصناعة في دولة قطر؛

4- مشروع قانون رقم 28.16 يوافق بموجبه على الاتفاقية في ميدان تسليم المجرمين، الموقعة بموسكو في 15 مارس 2016 بين المملكة المغربية وروسيا الاتحادية؛

5- مشروع قانون رقم 31.17 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون بشأن الأمن الداخلي، الموقع بلشبونة في 20 أبريل 2015 بين المملكة المغربية والجمهورية البرتغالية؛

6- مشروع قانون رقم 18.17 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في ميدان البحث العلمي والتكنولوجي، الموقع بالرباط في 8 سبتمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية اليونانية؛

7- مشروع قانون رقم 44.17 يوافق بموجبه على النظام الأساسي لأفريقيا 50 - تمويل المشاريع وأفريقيا 50 - تنمية المشاريع، الموقع بالدار البيضاء في 29 يوليو 2015؛

8- مشروع قانون رقم 80.16 يوافق بموجبه على الاتفاق حول المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي، الموقع بروكسيل في 14 يوليو 2016 بين المملكة المغربية ومملكة الأراضي المنخفضة؛

9- مشروع قانون رقم 42.17 يوافق بموجبه على الاتفاق المنشئ للمركز الدولي لتطبيق الحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، الموقع بباريس في 10 ديسمبر 2015؛

10- مشروع قانون رقم 16.17 يوافق بموجبه على الاتفاق في مجال النقل البحري، الموقع بالرباط في 8 سبتمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية اليونانية؛

11- مشروع قانون رقم 41.16 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية، الموقع بموسكو في 15 مارس 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة روسيا الاتحادية
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

إن، سنستمر في مناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2018 وغادي نغطي الكلمة لأول متدخل للسيد رئيس فريق العدالة والتنمية، تفضل مشكورا أو السيد المستشار تفضل.

المستشار السيد سعيد السعدوني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

باسم فريق العدالة والتنمية، أنشرف بتناول الكلمة لمناقشة مشروع

ما بين 14 و18 من شهر أكتوبر الماضي، والذي يدعو إلى وضع حل نهائي لهذه الأزمة.

ولا يسعنا في فريق العدالة والتنمية ونحن نلمس في الآونة الأخيرة ما أصبحت عليه الدبلوماسية المغربية التي يقودها جلالة الملك من دينامية وحيوية، سواء على مستوى القارة الإفريقية أو المنطقة العربية أو الدولية، لا يسعنا إلا أن نتمن أيضا منطق الاستباقية والاستشراف في العمل الدبلوماسي ضد مناورات خصوم المملكة والمقاربة الحكيمة والرشيده في التعامل مع الأزمات التي تعيشها عدد من المناطق في استقلالية تامة لقرارنا السيادي، ولعل المصادقة التي يتمتع بها المغرب اليوم تؤهله للعب دور إيجابي وفعال في المساهمة في إيجاد حلول لها.

وندعو في هذا الإطار إلى تعزيز التكامل بين الدبلوماسية الرسمية والدبلوماسية الموازية، خاصة البرلمانية منها، قصد استثمار ما تتوفر عليه من إمكانات يمكن توظيفها في اتجاه الدفاع عن القضايا العادلة للمملكة وعلى رأسها قضيتنا الأولى، قضية الوحدة الترابية.

ونفتم هذه المناسبة لنوجه تحية تقدير واعتزاز لقواتنا المسلحة الملكية على ما تبذله من تضحيات جسام لحماية الحدود والذود عن وحدتنا الترابية، كما نوجه نفس التحية لكافة القوات الأمنية من رجال ونساء الأمن الوطني والدرك الملكي ومختلف الأجهزة الأمنية والقوات المساعدة والوقاية المدنية التي تسهر على أمن وسلامة بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة حفظه الله.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن الارتباك الذي عرفه مشهدنا السياسي والحزبي خلال المرحلة الأخيرة، والمرتبط أساسا بالاختلالات والتراجعات التي أعقبت الاستحقاقات الانتخابية لسنتي 2015 و2016، بالإضافة إلى المقاربات القاصرة التي تم اعتمادها في التعامل مع الاحتجاجات الاجتماعية وعلى رأسها احتجاجات الحسيمة تفرض علينا جميعا استخلاص الدروس والعبر من أجل تصحيح المسار وصيانة الاختيار الديمقراطي والمسار الحقوقي ببلادنا، والذي يعد أهم مقومات التنمية والعدالة الاجتماعية، بما يقتضيه ذلك من ترسيخ مبادئ التعاون والتوافق والحوار والتفاعل بين القوى السياسية والمدنية والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، في إطار المشروعية الدستورية واحترام مقتضيات الاختيار الديمقراطي، والاتجاه نحو بلورة صيغ جماعية لتقوية مسيرة الإصلاح وإسناده سياسيا وجماعيا، والانضباط لقيم الشفافية والنزاهة، وربط المسؤولية بالمحاسبة والقطع مع منطق المزايدة والاستقواء بالسلطة.

منطق الصدام والصراع على المواقع خارج المنطق الديمقراطي لم ولن يجني منه المغرب سوى تأجيل ورش البناء الديمقراطي وتأخير قطار التنمية.

قانون المالية رقم 68.17 لسنة 2018، بعدما قدمته الحكومة أمام البرلمان، تفعيلا للفصل 68 من دستور المملكة، بعد المصادقة عليه في إطار القراءة الأولى بمجلس النواب، وهو أول مشروع خالص للحكومة الحالية على اعتبار أن قانون مالية 2017 جاء في ظرف خاص، حيث أعدته الحكومة السابقة وتبنته الحكومة الحالية في إطار الاستمرارية، لاستكمال الإصلاحات الكبرى ذات البعد الاجتماعي، وهو الأمر الذي نوهنا به في حينه.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تعيش القضية الفلسطينية اليوم مرحلة مفصيلة في إطار الصراع مع الكيان الصهيوني، فبعد 100 سنة (1917-2017) بالضبط على وعد بلفور المشؤوم، نجد أنفسنا اليوم أمام تنفيذ وعد آخر (وعد ترامب) يجعل مدينة القدس الشريف عاصمة لهذا الكيان.

واعتبارا لمركزية القضية الفلسطينية واستثنائها باهتمام وتضامن جميع المغاربة، واستحضارا للمكانة الدينية للقدس الشريف، كأولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين. واستحضارا أيضا للارتباط التاريخي الذي يجمع بين الشعبين المغربي والفلسطيني، والذي لازالت بعض المعالم التاريخية شاهدة عليه من مثل "باب المغاربة"، وإذ نعتز بالموقف الرسمي للدولة المغربية كما عبر عنه جلالة الملك والحكومة، وكذا مختلف المبادرات الرسمية ذات الصلة، وأيضا قرار البرلمان بمجلسين عقد جلسة عمومية يوم الاثنين المقبل للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وما عبر عنه الشعب المغربي بكافة قواه الحية، (إذ نعتبر عن اعتزازنا بكل ما سبق) ندعو في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين، إلى اتخاذ الإجراءات العملية التالية :

1- الإسراع في إتمام وتكريس الوحدة بين الفصائل الفلسطينية لمواجهة تحديات المرحلة؛

2- تقديم جميع أشكال الدعم المادي والمعنوي للشعب الفلسطيني؛

3- سن تشريعات ترمم وتقطع مع كل أشكال التطبيع مع هذا الكيان الصهيوني.

السيد الوزير المحترم،

نود أيضا أن نشير الانتباه إلى المأساة الإنسانية التي تعيشها بعض الشعوب في ربوع العالم، ومنها قضية مسلمي الروهينغيا بميانمار، الأمر الذي يقتضي العمل على الساحة الدولية من أجل تعبئة الجهود لوقف كل أشكال الانتهاكات التي يتعرضون لها، والتي بلغت درجة الجرائم ضد الإنسانية والتطهير العرقي، والإسهام في إيجاد حل دائم لقضيتهم.

وإذ نتمن مبادرة صاحب الجلالة إلى إرسال مساعدات إنسانية إلى البنغلاديش بغرض دعم جهود هذا البلد في مواجهة التدفق المكثف للاجئين الوافدين من ميانمار، فإننا نتمن كذلك تبني مقترح الشعبة البرلمانية المغربية من طرف الاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ137 التي استضافتها روسيا

فإننا نرى في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين، أن أهم المقومات والمستلزمات التي يتطلبها نجاح المغرب في بناء نموذجه التنموي ينبغي أن تركز على مايلي:

1- بناء ديمقراطي راسخ وقوي؛

2- بيئة سياسية واجتماعية يطبعها الاستقرار؛

3- الحكامة في التدبير، بالحرص على محاربة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية؛

4- حسن استثمار الرأسمال المادي واللامادي الذي تتوفر عليه بلادنا؛

5- تظافر الجهود من خلال الانخراط الجماعي والتعبئة الشاملة، كل من موقعه، دولة وحكومة وأحزابا ومؤسسات ومجتمع مدني.

واعتبارا لكون ورش الجهوية المتقدمة في صلب النموذج التنموي المزمع اعتماده، وإيماننا بأهمية وحيوية هذا الورش الذي انخرطت بلادنا في تفعيله منذ سنتين، واستحضارا للمقتضى الدستوري الذي يعتبر المسألة الترابية من أولويات عمل مجلسنا الموقر، وبعد الاطلاع على الإجراءات المبرجة في مشروع قانون المالية لسنة 2018، ندعو إلى مواكبة ورش الجهوية المتقدمة بما يساهم بشكل فعال في تحسين تنافسية وجاذبية الجهات والتخفيف من الفوارق فيما بينها، تحقيقا للعدالة الجالية.

ولابد أن نذكر في هذا الإطار أن التقرير الاقتصادي والمالي المرفق بمشروع قانون المالية يبرز بجلاء وجود تفاوتات صارخة، سواء على مستوى دينامية الجهات والنمو الاقتصادي والعدالة في الولوج للحقوق الأساسية أو على مستوى التوزيع الجهوي للاستثمار.

إن ورش الجهوية المتقدمة المنشودة، كما أكد على ذلك جلالة الملك، "لا تنحصر في كونها مجرد إجراء تقني أو إداري بل توجهها حاسما لتطوير وتحديث هيكل الدولة والنهوض بالتنمية المتعددة".

ومن أجل ذلك، لابد أن نقف وبكل صرامة على جميع الإشكالات التي ما تزال تعوق مسار تنزيل هذا الورش، نذكر من بينها:

1- غياب آلية للتشاور والتتبع والتنسيق في مسلسل تنزيل الجهوية المتقدمة؛

2- هيمنة الرؤيا القطاعية والمركزية بسيادة منطق التجزيء والفصل بين السياسات العمومية التي يتم وضعها، حيث تظل في أغلبها حبيسة رؤية قطاعية معزولة؛

3- ضعف الانخراط الفعال لمختلف القطاعات الوزارية المركزية في مسلسل تنزيل الجهوية مما يترك الجهة في مواجهة قطاع وزاري واحد مهمين دون غيره (وزارة الداخلية)؛

4- عدم مساندة اللاتركيز الإداري لمشروع الجهوية المتقدمة، حيث ما زالت بعض الجهات لا تتوفر فيها مصالح لامركزة لبعض القطاعات، مما يزيك تبعيتها لمصالح جهوية أخرى. في هذا الإطار ندعو إلى التسريع بإخراج ميثاق اللاتمركز الإداري.

فاحترام قواعد الممارسة الديمقراطية ومبادئ الشفافية والنزاهة، سنساهم بكل تأكيد في استرجاع ثقة المواطن في العملية الديمقراطية وفي المؤسسات، وهذا هو الرهان الحقيقي الذي يجب أن نعمل جميعا على ترسيخه وتحقيقه باستمرار.

و في هذا السياق، ندعو في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين إلى مقارنة "أحداث الحسيمة" مقارنة وطنية يطبعها التبصر والحكمة، مع الاستمرار في مواصلة أوراش التنمية والاستجابة للمطالب الاجتماعية العادلة للسكان، مؤكداين في هذا الإطار أن تجاوز وضعية الاحتقان التي لازالت سائدة في المنطقة، لا يمكن أن تتم - في تقديرنا - إلا من خلال إصدار عفو شامل عن المعتقلين على ذمة هذه الأحداث، وإطلاق مبادرة سياسية حقيقية تستجيب لتطلعات الساكنة، والمساهمة في طي صفحة الآلام والأخطاء، وحماية لما راكمته بلادنا من مكنتسات على المستوى الحقوقي، وتكريسا لدولة الحق والقانون والمؤسسات.

وأمام هذه الأحداث والتطورات الاجتماعية المتسارعة وبعض المآسي التي تعيشها ساكنة بعض المناطق من الوطن، على غرار ما وقع بزأكورة على خلفية أزمة شح المياه، وكذلك الفاجعة الأليمة التي وقعت بإقليم الصويرة والتي راح ضحيتها 15 امرأة، رحمهن الله، نتيجة التزام من أجل مساعدات اجتماعية إحصائية، لا تتجاوز قيمتها بضعة دراهم.

هذه الحادثة تسائل نجاعة عدد من المشاريع الاجتماعية التي تبنتها الدولة والحكومات المتعاقبة، وعلى رأسها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي انطلقت منذ 12 سنة، والتي كان من ضمن أهدافها الرئيسة التقليل والحد من مظاهر الهشاشة والإسهام في حفظ كرامة المواطنين، وفي هذا الإطار، لازلنا ننتظر إجراءات عملية ملموسة لتجاوز اختلالاتها.

إننا نحتاج اليوم أكثر من أي وقت مضى، أمام هذه الأحداث والتطورات الاجتماعية المتسارعة، إلى تقديم الجواب الصريح والحقيقي والمستعجل عن سؤال محوري وحاسم، وهو: ما السبيل إلى أن ينال المواطن حظه من الثروة الوطنية بعدل وكرامة؟

لهذا ندعو أن يكون من بين مخرجات الجواب، التسريع بالدعم المباشر للفئات الهشة والفقيرة، والذي تمت عرفلته لحسابات سياسوية ضيقة على عهد حكومة الأستاذ عبد الإله ابن كيران.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في هذا الصدد، نثمن النقاش الدائر حول نموذجنا التنموي، باعتبار النموذج الحالي "أصبح اليوم غير قادر على الاستجابة للمطالب الملحة والحاجيات المتزايدة للمواطنين وغير قادر على الحد من الفوارق بين الفئات ومن التفاوتات الجالية وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية". كما أكد على ذلك جلالة الملك في افتتاحه لهذه السنة التشريعية.

التقارير المرفقة بقانون المالية؛

3- عدم توضيح المداخل غير الجبائية؛ وتقسيمها وفق ما نص عليه القانون التنظيمي للمالية، وأساسا: حصيللة الغرامات - الأجرور عن الخدمات المقدمة - مداخل أملك الدولة - حصيللة الاستغلالات والأتاوات وحصص الأرباح.

السيد الوزير المحترم،

في سبيل البحث عن فرص تجويد مشروع قانون المالية لسنة 2018 سنبدى مجموعة من الملاحظات التي تخص الفرضيات، سأحاول أن أقفز على بعض الأمور وأنتقل إلى الجانب الاجتماعي.

إن الاختصاصات الدستورية الموكولة لمجلس المستشارين تفرض علينا إيلاء اهتمام أكبر بالقضايا ذات الطابع الاجتماعي في مشروع قانون مالية 2018، خصوصا وقد لمسنا خلال تحليلنا للمعطيات المتضمنة في مشروع القانون الذي بين أيدينا التوجه الاجتماعي للحكومة كما سبق وأن التزمت أمامنا بمناسبة مناقشة البرنامج الحكومي، وقد سجلنا بكل ارتياح استمراركم في دعم القطاعات الاجتماعية، كالصحة والتعليم والشغل، بالإضافة إلى اعتماد عدة إجراءات لتقليص الفوارق المحلية والاجتماعية، أبرزها الرفع من الاعتمادات المالية المخصصة لصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، والصندوق الخاص لحصيللة الضرائب المرصودة للجهات، وحصص الجماعات الترابية من حصيللة الضريبة على القيمة المضافة، منوهين في هذا الإطار بالقرار الذي اتخذته المجلس الحكومي بخصوص توسيع صندوق التكافل الاجتماعي ليشمل الأمتام المهملات.

غير أننا في هذا الإطار وبهذه المناسبة، نجد التأكيد على أعمال مبدأ الحكامة في صرف هذه الاعتمادات لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الصناديق.

كما نوه بقرار الحكومة الشجاع التجاوب مع مقترح زملائنا البرلمانيين بمجلس النواب القاضي بالتراجع عن الرفع من الضريبة على المحروقات من 10% إلى 14%، مما كان سيكون له - في حال تفعيله - انعكاس سلبي على القدرة الشرائية، مع التأكيد على ضرورة مراقبة مدى احترام شركات ومحطات توزيع المواد النفطية لمقتضيات قانون المنافسة الضامنة لحقوق المستهلكين وعموم المواطنين.

أما على مستوى قطاع التربية الوطنية، فإنه لا تخفى عليكم الاختلالات البنوية التي يتخبط فيها هذا القطاع رغم الموارد المالية والبشرية المهمة المعبئة له، والتي بلغت في مشروع قانون مالية الذي نحن بصده 59 مليار درهم وإحداث أزيد من 20 ألف منصب شغل، وهي موارد تبقى كبيرة، مقارنة مع ما تنفقه دول أخرى على قطاع التعليم قياسا إلى ناتجها الداخلي الخام، إلا أن النتائج المسجلة تبقى مخيبة للآمال مع الأسف ودون تطلعاتنا وانتظاراتنا، حيث يحتل المغرب مرتبة جد متدنية في مؤشرات جودة التعليم.

5- ضعف الموارد الذاتية للجهات والجماعات الترابية، مما يقتضي في نظرنا التسريع بإصلاح النظام الجبائي المحلي كرافعة لتنمية هذه الموارد، مع ضمان الانسجام والتجانس مع النظام الضريبي الوطني، كما ندعو إلى إعادة تنظيم صندوق التجهيز الجماعي، بما يتلاءم والاختصاصات الذاتية والمنقولة الجديدة التي تضطلع بها الجهات والجماعات الترابية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إن مناقشة قانون المالية لا يمكن أن تتم دون استحضار الظرفية الاقتصادية للمحيط الإقليمي لبلادنا، على أساس أنها متغيرات وعوامل تؤثر في النشاط الاقتصادي لبلادنا، ومن تم وجب أخذها بعين الاعتبار في التحليل للوقوف على التأثيرات المتوقعة والاحتمالات الممكنة دون إغفال نقط اليقظة الواجب الحذر منها.

وبالقاء نظرة سريعة على المؤشرات الاقتصادية للمحيط الإقليمي والدولي نجد ما يلي:

- 1- النمو الاقتصادي العالمي سجل هذه السنة 3.6%، مع توقع نمو بنسبة 3.7% سنة 2018؛
- 2- منطقة اليورو سجلت سنة 2017، 2.1% مقابل توقع 1.9% سنة 2018؛

إن هذه المؤشرات عند شركائنا الاقتصاديين مكنت بلادنا من تحقيق تحسن ملحوظ لاقتصادنا حتى متم شهر غشت 2017، الشيء الذي سيفتح أمامه فرص جديدة لتقوية أدائه والرفع من تنافسيته وجاذبيته.

لكن بالمقابل، يجب الانتباه إلى مجموعة من المؤشرات السلبية التي تؤدي إلى تباطؤ معدل نمو اقتصادنا الوطني نذكر من بينها حسب التقرير الاقتصادي والمالي طبعا:

- 1- ارتفاع معدل البطالة من 10.4% إلى 10.7%؛
- 2- ارتفاع الدين الخارجي العمومي، وهو ما يبقى مشكلا احتياطي من العملة الصعبة تحد قائم، نظرا لارتباط الأداء بالعملة الصعبة؛
- 3- تزايد عجز الميزان التجاري بنسبة 8.2% بسبب تسجيل زيادة على مستوى الواردات ب 7.3%، خاصة مواد الطاقة بنسبة 36.1%.

وفي إطار العمل بمقتضيات القانون التنظيمي نسجل بإيجابية التزام الحكومة بتضمين العديد من الإجراءات في مشروع القانون المالي لسنة 2018، والتي من شأنها تحسين نجاعة النفقات العمومية، مما سيساهم في تعزيز الانضباط الميزانياتي العام وشفافية المالية العمومية، غير أننا نلفت الانتباه إلى الملاحظات التالية:

- 1- غياب تقارير مرفقة عن المؤسسات التي تم افتتاحها من طرف وزارة المالية؛
- 2- غياب تقرير يوضح توزيع الضريبة على الدخل على الجماعات الترابية، ومعايير وكيفية توزيع هذه الحصص على الجماعات المستفيدة، ضمن

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، الوقت انتهى.

المستشار السيد سعيد السعدوني:

أستسمح.

بشكل عام، السيد الوزير المحترم، من طبيعة الحال، تؤكد في الجانب الاجتماعي على جانب الصحة أيضا، جانب الشغل، جانب الشباب، مجالات متعددة لا يسمح الوقت بإدراجها كاملة.

بشكل عام، السيد الوزير المحترم، نتمن في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين بمكونيه مستشاري حزب العدالة والتنمية ومستشاري نقابة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب ما جاء في قانون مالية 2018 من إيجابيات وجب تحصيلها، وننبه إلى جوانب القصور لاستدراكها.

"والله من وراء القصد وهو يهدي سواء السبيل".
والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد رئيس الفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة في هذه الجلسة، لأعرض على أنظاركم وجهة نظر الفريق الحركي بمجلسنا الموقر، حول مضامين وتوجهات مشروع القانون المالي لسنة 2018، وكذا السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي المؤطر لأهدافه ومرجعياته.

واسمحوا لي في البداية، حضرات السيدات والسادة، أن أؤكد مرة أخرى أن مقاربتنا لهذا المشروع هي نابعة من قناعة سياسية راسخة، مستمدة من مرجعية حركية، علمتنا الثبات على المبادئ والمواقف بعيدا عن إغراء المواقع، علمتنا كذلك أن مصلحة الوطن فوق كل حساب، وأن المغرب أسمى من كل المناورات والمصالح الضيقة.

وكهدنا دوما، وعلى مدى 60 سنة سنظل حصنا متينا ضد كل التيارات الهدامة، التي تريد شرا بهذا البلد الآمن والمستقر، منتصرين دائما لمغرب المؤسسات، مغرب يوفّر الكرامة لكل أبنائه ويبنى مستقبلا يتقاسمه الجميع.

هذه المرجعيات والقناعات اخترنا التواجد في الأغلبية الحكومية لنساهم في دعم الخيار الديمقراطي، ومواصلة الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية التي أسس لها الدستور، جاعلين نصب أعيننا أن المواقع لا تصنع المواقف، وأن

من يريد خدمة الوطن لا يشترط موقعا لفعل ذلك.

السيد الرئيس المحترم،

بهذه الروح الوطنية الصادقة، لا يمكننا في الفريق الحركي إلا أن نجد اعتزازنا الكبير بالنجاحات الدبلوماسية لبلادنا، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في مختلف المحافل القارية والدولية، وكان آخرها المشاركة النوعية لجلالته في القمة الإفريقية الأوروبية بأبيدجان، والتي رسخت ريادة بلادنا في مجال خدمة قضايا إفريقيا سياسيا واقتصاديا، وجعلتها شريكا أساسيا في صناعة القرارات في عالم مطبوع بالتحويلات.

بنفس الفخر والاعتزاز، نسجل الدور الطلائعي لجلالة الملك نصره الله بصفته رئيسا للجنة القدس، ومواقف المملكة الراضخة في الدفاع عن الحق المشروع للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وإذ نسجل إدانتنا الشديدة لقرار الإدارة الأمريكية المنافي للشرعية الدولية، فإننا نتطلع إلى أن تنتصر الحكمة وإرادة السلام بغية إيجاد حل نهائي للنزاع في الشرق الأوسط، بما يضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

السيد الرئيس،

نحن اليوم في مرحلة تحول استراتيجي يعزز المسار الديمقراطي لبلادنا، بفضل حكمة وتبصر صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الذي أسس لهذه النقلة النوعية بخطاباته التاريخية وتوجيهاته السامية بمناسبة عيد العرش الأخير، وفي افتتاح السنة التشريعية الحالية للبرلمان، هذه التوجيهات الهادفة إلى إرساء حكمة مؤسساتية ناجعة عنوانها ربط المسؤولية بالمحاسبة على جميع المستويات: حكومية وبرلمانية وإدارية وحزبية ومؤسسات عمومية وجماعات ترابية. وهو ما يجعلنا اليوم جميعا ملزمين، كل من موقعه، بترجمة هذا التحول بغية الارتقاء بمهام وأدوار المؤسسات التي هي المكان الطبيعي لكل إصلاح وليست حلبة للتراشق والمزايدات السياسية.

السيد الرئيس،

بنفس روح المسؤولية نحن أيضا مدعوون اليوم قبل الغد إلى الشروع في استكمال بناء النموذج التنموي الجديد، نموذج يقوم على تقييم المنجزات وتقويم الاختلالات ورسم خريطة طريق واضحة المعالم تؤسس لمصالحة فعلية بين المواطن والمؤسسات، من خلال ملامسة انشغالاته والتجاوب مع تطلعاته، وترجمتها عبر إصلاحات عميقة تمتح للاقتصاد الوطني مناعته، وتعيد للسياسة نبلها، وللمؤسسات مصداقيتها وهيبته.

نموذج تنموي يوفّر آليات خلق الثروة بدل التنافس فقط في توزيعها، ويخلق التوازن المحلي والجهوي والاجتماعي بدل التماهي في توسيع الفوارق والإخلال بهذا التوازن المنشود، وهو ما يستدعي صياغة سياسات عمومية بديلة قائمة على الإبداع والنقد الذاتي والجرأة في صناعة القرار واتخاذ وجعل

وتوزيع الميزانيات على المجالس الجهوية، من خلال اعتماد معايير التنمية البشرية ومؤشرات الخصائص التنموية بغية الارتقاء بالجهات التي لم تستفيد من فرص التنمية منذ عقود.

نسجل أيضا في هذا الإطار ضرورة التعجيل برصد الاعتمادات اللازمة لصندوق التضامن بين الجهات والتأهيل الاجتماعي وفق معايير موضوعية، مع مراعاة التنسيق والتكامل مع صندوق تنمية المناطق القروية والجبالية على مستوى التدخلات في برنامج الحد من الفوارق المحلية والإجتماعية.

وارتباطا بهذا المجال، واستحضارا لما يحضى به العالم القروي في برامج الحركة الشعبية من أولوية، نود التأكيد على ضرورة وضع مخطط متكامل لتنمية هذا الوسط الحيووي، يجمع شتات التدخلات القطاعية، بمقاربة تقوم على التمييز الإيجابي لهذا العالم الذي يمثل المغرب العميق، ومصدرا أساسيا للثروة الوطنية، فحسب تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، فهو يوفر بجباله 70% من الموارد المالية، و 62% من الغابات، ويغطي 65% من حاجة البلاد إلى الحبوب، و 96% من حاجيات الحليب وبالمقابل، وفي غياب رد التحية بأحسن منها، فما مجموعه 29 ألف دوار تعاني نقصا في الخدمات الاجتماعية والبنيات الأساسية، وحوالي 80% من مجموع الفقراء قرويين، و 64% منهم في وضع الهشاشة، و 23% منهم فقط يستفيدون من التغطية الصحية، دون وجود بنيات صحية للقرب، هذا مجبنا هشا احنا السيد الوزير وإنما التقرير دبال...

كما أن الربط المنزلي للماء الصالح للشرب لا يتعدى 40%، و 1.5 مليون نسمة من الساكنة القروية لا تستفيد من الربط الكهربائي، قس على ذلك حجم بطالة الشباب خريجي الجامعات، وهجرة أبناء القرى للفلاحة، وما يترتب عن ذلك من دينامية إجتماعية وسياسية تخترق هذا المغرب العميق، وتنامي الهجرة نحو المدن وهوامشها جراء ضعف السياسات العمومية الموجهة له. وهو ما يستوجب في منظورنا، ضرورة وضع ميثاق وطني تضامني لتنمية العالم القروي الذي يشكل أساسا للاستقرار.

السيد الرئيس،

لا يمكن إلا أن نتمن عزم الحكومة مواصلة تفعيل المحركات الأساسية للإقتصاد الوطني والمتمثلة أساسا في الإستثمار في البنيات التحتية والأشغال العمومية والمهن العالمية، ودعم المخططات القطاعية الكبرى من قبيل اليوتيس والإقلاع الصناعي، والمغرب الرقمي، ومخطط المغرب الأخضر الذي نتطلع إلى تعزيز دعائمه الثانية الخاصة بالفلاحة التضامنية، وذلك بغية جعل الفلاح في قلب السياسة الفلاحية، كما نعتبر في فريقنا أن الحاجة ملحة اليوم لتقييم هذه المخططات بعد مرور عشر سنوات على إطلاقها وذلك بهدف تجويدها.

ومن جانب آخر ولأن المقاولات هي رافعة أساسية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، نسجل تركيز المشروع في أهدافه على دعمها بإجراءات تحفيزية، لكن من منظورنا فإن المجهودات المبذولة لإنعاش عالم المقاولات

مصلحة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار، والاستثمار الأمثل لمؤهلات بلدنا بموارده البشرية والاقتصادية والطبيعية ورصيده التاريخي والحضاري، وبخياراته الثابتة المبنية على التعددية والتنوع في إطار الوحدة، وبرأساله الرمزي الغني.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

منطلق هذا النموذج التنموي المنشود يظل هو القانون المالي باعتباره محكا حقيقيا للسياسات العمومية ومقياسا للرؤية التنموية التي تشكل الخيط الرابط لكل الأوراش والبرامج المستطرة.

وعلى هذا الأساس يأتي هذا المشروع الذي ناقشه في سياق القانون التنظيمي للمالية المعتمد منذ ثلاث سنوات، مما يجعل التساؤل مشروعا حول مدى انعكاس مضامينه وقواعده وأحكامه على بنية وتوجهات مشروع الموازنة العامة المطروحة على أظنارنا، متطلعين إلى أن تعجل الحكومة بتقديم نموذج جديد للقانون المالي من أجل ميزانية تربط الإعتمادات بالأهداف، وتقوم على توطين المشاريع وتوزيعها بشكل محدد في الزمان والمكان، قطاعيا ومجاليا وجمويا، مما سيمكن المؤسسة التشريعية من أداء دورها الرقابي، ويسهل مقارنة الميزانية وتقييم السياسات العمومية كاختصاص دستوري جديد للبرلمان.

السيد الرئيس،

إننا، في الفريق الحركي، كنا ولازنا نتطلع إلى توزيع منصف للإستثمار العمومي مجاليا واجتماعيا بغية خلق التوازن الجهوي المنشود وكذلك التوازن بين أقاليم نفس الجهة، وتأسيسا على ما سبق، فنحن اليوم على مسافة ما يقرب من ثلاث سنوات على الإطلاق الفعلي لورش الجهوية الموسعة، بما هو معروف طبعا عن مراحل التأسيس من تعثر خاصة في سياق هذا الورش الذي يهدف إلى تطوير بنية الدولة والمجتمع وإعادة توزيع آليات التنمية بين المركز والجهات، فتطلعنا اليوم أن تكون الميزانية العامة سبيلا لتفعيل هذا الخيار الجهوي، من خلال توزيع عادل ومنصف للثروة، وتمكين الفاعل الجهوي والمحلي من آليات قانونية وتنظيمية ليتفاعل مع الدينامية الإجتماعية والإقتصادية التي تعرفها الجهات، ونعتبر أن مدخل تحقيق هذا الهدف هو إقرار ميثاق اللاتركيز بغية نقل القرار الإداري إلى مستعمليه جمويا ومحليا، علما أن هذا الميثاق ليس غاية في حد ذاته، ورغم أهميته، ففعله سيظل محدودا ما لم تواجبه إرادة سياسية لدى الحكومة مركزيا، وقدرتها على التنازل عن ثقافة إدارة الشأن الجهوي والمحلي من المركز.

السيد الرئيس،

وفي هذا السياق كذلك، وإذ نوه بمجهودات وزارة الداخلية في مواكبة الجماعات الترابية، وفي إخراج مجمل النصوص التطبيقية للقوانين التنظيمية المتعلقة بها، فإننا نؤكد مرة أخرى على ضرورة مراجعة معايير تخصيص

موسعة، قبل الإقدام على اتخاذ إجراءات من حجم رفع الدعم عن باقي المواد الأساسية التي لا محالة انعكاسات ستنعكس سلبا على الفئات المعوزة والمحدودة الدخل، ونذكر منها على سبيل المثال القرعة ديال البوطة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

لا بد كذلك من اتخاذ إجراءات واضحة لإدماج الأمازيغية إيجابيا في مختلف مناحي الحياة العامة عبر إخراج القانون التنظيمي للأمازيغية إلى حيز الوجود، مع رصد الإعتمادات الكفيلة بتحقيق هذا الهدف، إذ لم يعد مقبولا ولا معقولا أن تظل القوانين التنظيمية ذات الصلة في ذيل المخطط التشريعي للحكومة، مؤكداً على ضرورة فتح حوار موسع حولها داخل المؤسسة التشريعية قبل اعتمادها، حتى تخضع للتجويد وترجم أحكام الدستور بحق.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

ومسك الختام أعتم هذه الفرصة لأجدد الإشادة والتنويه بالتضحيات الجسام والجهود الجبارة للقوات المسلحة الملكية، ورجال الدرك والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية، ومختلف مكونات الإدارة الترابية، في سبيل الدفاع عن حوزة الوطن وسيادته وحفظ أمن وممتلكات المواطنين، داعين الحكومة إلى مزيد من العناية بأوضاعهم المهنية والاجتماعية.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير الوطن والمواطنين تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الفريق الحركي.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار، مشكوراً.

المستشار السيد محمد البكوري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

الحضور الكريم،

إنه لمن دواعي السرور والاعتزاز أن أتدخل اليوم باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة الجزء الأول من مشروع قانون المالية 2018، كما وافق عليه مجلس النواب، وهي مناسبة سنوية تجسد اليوم للحظة مفصلية من تاريخنا السياسي، لحظة سياسية تسائلنا جميعا وتفرض علينا التعبئة الجماعية كمغاربة، يدا في يد وراء جلالة الملك من أجل الانخراط معه في مشروعه الرائد الهادف إلى بناء مغرب جديد يسير في ركب الدول الصاعدة

بمختلف أصنافها، يظل محدودا في ظل الضغط الضريبي المفروض عليها، وتعد المساطر والقوانين المؤطرة للصفقات العمومية وصعوبة الولوج إلى التمويل، كما أن الحكومة والمؤسسات العمومية، مدعوة وباستعجال لأداء المتأخرات المترتبة لفائدة المقاولات التي أنهت أشغالها وأوفت بكل التزاماتها، وذلك لتفادي الموت التدريجي للعديد منها، وإقازها من الإفلاس المحتوم، وكذلك الإسراع في تنفيذ الأحكام القضائية المعطلة، والتعويض عن نزع الملكية.

السيد الرئيس،

من أجل خلق دينامية اقتصادية واجتماعية، أصبح من المفروض معالجة الإشكاليات العقارية التي تلعب دورا مهما في تقييم مناخ الأعمال، خاصة الأراضي السهلية وأراضي الجموع التي نقتح في شأنها ضرورة مراجعة القانون المنظم لها الذي يعود إلى سنة 1919، بشكل يضمن إدماجها في الدورة الإستثمارية، ويضمن أيضا مصالح ذوي الحقوق، إلى جانب مراجعة التشريعات الغابوية التي تعود إلى سنة 1917، وحل إشكالية التحديد الغابوي وما أدراك ما التحديد الغبوي ومشاكله.

وبخصوص مناخ الأعمال وإنعاش الإستثمار العمومي والأجنبي، وإذ نسجل أهمية الجهود المبذولة في هذا الإطار، وهو ما جعل بلادنا تحتل مكانة هامة في التقارير الدولية ذات الصلة، فإننا كذلك نسجل بعض الملاحظات والإقتراحات لتعزيز هذه الدينامية والمتمثلة في ضرورة إصلاح عميق للإدارة العمومية واستكمال ورش إصلاح القضاء، ومراجعة مدونة الضرائب وتحصيل الديون العمومية والمجارك بشكل شمولي وجوهري، بدل تصريف هذه التعديلات بشكل تدريجي بمناسبة كل قانون مالي.

السيد الرئيس،

في مجال السياسة الاجتماعية، لا يمكننا في الفريق الحركي إلا أن تتفاعل إيجابيا مع الإجراءات الحكومية الرامية إلى تعزيز التكافل والتماسك الاجتماعيين، مع اقتراح ربط توزيع الإعتمادات المخصصة لمختلف البرامج الاجتماعية بدراسة دقيقة حول الفئات المستحقة، وتحديد خريطة واضحة المعالم للفقر والهشاشة، ضمانا لمبادئ الشفافية والإصاف والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، كما ننتظر من الحكومة إبداع سياسة عمومية متكاملة لا تكتفي بإجراءات قطاعية معزولة، وفي هذا الإطار نقتح إعادة النظر في البرامج الاجتماعية مثل الرميذ وتيسير في أفق تعزيزها وتعميمها وإصلاحها وضمان نجاعتها.

إلى جانب ضرورة تقييم هذه البرامج الاجتماعية وغيرها حيث أثبت الواقع محدودية آثارها، بحجة ما كشفته فاجعة إقليم الصورة الأليمة، وما تعيشه اليوم ساكنة المناطق القروية والجليلية في مواجهتها لموجات البرد، وكل طموحها هو الحصول على حطب التدفئة، وهي وضعية تقتضي مقارنة حكومية توفر الحلول البديلة بدل الإكتفاء ببرامج الدعم والمساعدة.

وبالنسبة لإصلاح صندوق المقاصة، نقتح تنظيم مناظرة وطنية

على إعادة صياغة نموذج تموي جديد، يستطيع الاستجابة السريعة للحاجيات الملحة للمواطنين والمواطنات، ويجعل من مختلف السياسات العمومية آلية حقيقية لتحقيق هذه الحاجيات الملحة.

السيد الرئيس المحترم،

إن هذه الرؤية الثاقبة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله تحسن مستقبل الوطن، وتجعلنا نفتخر بمؤسستنا الملكية التي تعيش نبض الشارع وتتفاعل مع قضايا العادلة والمشروعة، ليبقى جلالة الملك بالنسبة إلينا هو صمام أمان هذه الدولة، وضامن دوائها، يحترم الدستور ومؤسساته، ويفعل مقتضياته بتطبيقه للقانون عبر إصراره على تطبيق مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، حيث يؤكد جلالته على ضرورة الضرب على أيدي المفسدين وناهبي المال العام ومن يسيؤون التدبير ويعملون على عرقله المشاريع وإنجازها.

إن هذا القرار يعتبر قرارا سياسيا حكما يذهب في اتجاه تنفيذ السرعة النهائية للقطع مع الفساد والتاقل والاستهتار بمصالح الشعب والتأسيس لمغرب جديد يكرس المفهوم الحقيقي لربط المسؤولية بالمحاسبة.

السيد الرئيس،

يوصل مشروع القانون المالي إمداد الجهات بتحويلات مالية من ميزانية الدولة بما مجموعه 7 ملايين درهم ومواكبة الاعتماد السريع لميثاق اللاتمرکز الإداري والشروع في تفعيله، ومواكبة كذلك، للجماعات الترابية بلوغ حكمة جيدة في تدبير شؤونها وممارسة اختصاصاتها.

لذلك فإن تقسيم الميزانية مستقبلا يجب أن ينبني أولا، على حسب حاجيات الساكنة، وثانيا، على اعتماد مبدأ النجاعة، إذ لا يمكن أن يكون هناك تدبير محكم وعقلاني في غياب النجاعة والاستهداف المباشر لحاجيات الساكنة.

لذلك، فهما أعطيتم السيد وزير المالية من إمكانيات، فإنها لا تفي بالمطلوب ولن يصل أثرها إلى المواطن إذا لم تعيدوا النظر في طريقة التدبير، فعقود النجاعة ما بين الحكومة ومجالس الجهات تبقى في نظر فريقنا الآلية الضرورية لتسريع وتيرة إنجاز المشاريع في أفق الوصول إلى تنمية هجوية شاملة، مثنين في هذا الإطار إلغاء وكالات التنمية بالشرق والجنوب والشمال التي أصبحت غير ذات جدوى مع تنزيل الجهوية ومخططاتها، مع العمل على تعزيز الجهات بالكفاءات لإنجاح هذه المخططات.

السيد الرئيس،

لا بد أن ننوه بعمل زملائنا في مجلس النواب الذين قدموا ما يزيد عن 215 تعديلا، قبلت الحكومة منها حوالي 77 تعديلا، كما نشكر كذلك كافة الفرق والجموعات بمجلسنا الموقر على مجهوداتهم الجبارة لتجويد هذا المشروع وعلى مساهمتهم الإيجابية عبر إدخال 38 تعديلا من أصل 188 تعديلا مقدا.

ففي سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ مناقشة قوانين المالية، قبلت

بنبني جيل جديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تمكننا من الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لشعبنا، والتوجه رأسا نحو معالجة أوضاع أولئك المواطنين والمواطنات الذين يعيشون في وضعية الهشاشة، وهو ما يفرض علينا الاهتمام أكثر بالتنمية البشرية وفق نموذج تموي نعيد فيه ترتيب الأولويات.

السيد الرئيس،

قبل الشروع في مناقشة مضمون هذا المشروع، لا بد أن نستنكر في فريق التجمع الوطني للأحرار ما قامت به الإدارة الأمريكية التي اعترفت في تحد سافر للقوانين الدولية ومواثيق الأمم المتحدة، ومن جانب أحادي بالقدس كعاصمة لدولة إسرائيل، وإذ نندد بهذا السلوك الأرعن، نؤكد بأن القدس هي العاصمة الأبدية لدولة فلسطين، القدس عاصمة للديانات الثلاث والقدس عاصمة للبشرية جمعاء، منوهين بالتفاعل السريع لجلالة الملك، رئيس لجنة القدس وبتحركاته الدبلوماسية من أجل احتواء هذه الأزمة، حيث طلبنا في فريقنا عقد جلسة عامة للبرلمان بمجلسه للتضامن مع شعب فلسطين الأعزل ونصرة قضيتهم، التي كان المغرب الحضن الدافئ لها.

وبالعودة إلى مناقشة هذا المشروع لا بد أن نقف بدورنا كبرلمانيين عند الخطب الملكية السامية الأخيرة لعبد العرش المجيد وافتتاح السنة التشريعية وخطاب المسيرة الخضراء التي رسم فيها جلالته المعالم الكبرى للمرحلة، وأعطى فيها توجيهات صارمة لكل الفاعلين السياسيين، علينا جميعا الالتزام بها.

في هذا الإطار لا بد أن ننوه بالدبلوماسية المبادرة والمقدمة لجلالة الملك وشجاعته في اختراقه للمحاور العادية لمصالح المغرب في إفريقيا، جسدتها لقاءاته التاريخية في أبيدجان مع رئيس جمهورية جنوب إفريقيا ورئيس دولة أنغولا، الشيء الذي يعزز العودة القوية للمملكة في إفريقيا ويكرس نجاح منطق السياسة المغربية في هذه القارة، والمبني على مبدأ راجح راجح، حيث جعلت هذه البلدان ذات الحمولة السياسية والاقتصادية ترجع إلى جادة صوابها وتعترف بأهمية عودة المملكة إلى الحضن الإفريقي، من خلال المكانة المرموقة التي يحتلها ملك المغرب بين ملوك ورؤساء دول العالم وترافعه الدائم والمناصر للقضايا العادلة للقارة، الراضة لكل أساليب التهميش الاقتصادي والمطالبة بضرورة رفع المعاناة عن المواطن الإفريقي وتكريس الديمقراطية والتحرر والابتعاد على المزيد من تمزيق القارة ومحاربة كل مظاهر الاستبداد الجائمة على الأنظمة السياسية في إفريقيا.

السيد الرئيس،

لقد سجلت هذه الخطب الملكية السامية كذلك النواقص التي تعترى المشهد السياسي والاختلالات التي تعيشها الإدارة المغربية، والبطء الشديد الذي تسير به، مما جعلها لا تواكب طموحات جلالته في إنجاز المشاريع المبرمجة ولا تستجيب لمتطلبات الساكنة، الشيء الذي جعل الجالس على العرش يأمر الحكومة والبرلمان بتحمل مسؤوليتها والاشتغال

الوطني للأحرار نأمل في ابتكار حلول للتحكم في عوامل النمو، وإبقائه في معدلات ذات طابع مستدام، حتى تتمكن من الاستجابة للحاجيات المتنامية للمواطنين، وإتاحة فرصة أوسع للهوامش لتوظيفها فيما يخص الاقتصاد الوطني ورفاهية ساكنتنا.

إن نسبة النمو 3.2% يبقى دون ما نأمل إليه، على أن نسبة 2% من النمو يدخل في عداد النمو التلقائي لاقتصادنا، ويبقى من الضروري العمل على رفع هذه النسبة، ولأجل ذلك جاءت الدعوة إلى ضرورة استشراف نموذج تنموي جديد.

السيد الرئيس،

لنا الحجة في فريق التجمع الوطني للأحرار أن نفتخر بهذا المشروع، لأنه واعد واستثنائي، وهو ما يجعلنا متفائلين بالمستقبل عبر الزيادات التي عرفتها جل الميزانيات القطاعية ذات الأولوية وذات البعد الاجتماعي وذات البرامج وذات الدور الاستراتيجي، فهي تواصل تعزيز هذه الاستراتيجيات، على سبيل المثال:

- التربية الوطنية والتعليم العالي: تخصيص 59,2 مليار بزيادة 9%؛
- قطاع الداخلية بمجالات تدخلها الواسعة التي تعزز القرب الحقيقي من المواطن 24,9 مليار درهم بزيادة 4,4%؛
- قطاع الصحة 14,7 مليار بزيادة 3,47%؛
- الفلاحة والصيد البحري والمياه الغابات والتنمية القروية 15,7 مليار درهم بزيادة 5,2%.

رغم كل ذلك يظل قطاع الصحة يعاني، فريق التجمع الوطني للأحرار له مقاربة تعتمد على معالجة واقع القطاع الراجع بالأساس إلى غياب الحكامة في التدبير وسيطرة اللوبيات، التي استطاعت أن تعيق كل إصلاح هادف.

نعم، إننا نقر بأن هناك خصاصة في القطاع بفعل التراكبات، فعلى مستوى الموارد البشرية، لأول مرة في تاريخ الميزانية يخصص هذا المشروع 4000 منصب مالي لتغطية هذا الخصاص، كما رفع من موارده إلى ثلاثة أضعاف، فهما أعطيتم السيد وزير المالية من اعتمادات فإذا لم يتم اعتماد الحكامة في تدبير هذا القطاع، لن يتحقق حتى الحد الأدنى للولوج إلى هذا المرفق، لذلك نقترح اعتماد التوجهات التالية:

- الافتتاح على القطاع الخاص بالتعاقد المرن لسد الخصاص الكمي والنوعي المجالي وإشراكه في برنامج راميد لضمان دوامه ونجاحه؛

- تعزيز الخدمة الصحية المتنقلة، خصوصا في المناطق الجبلية والنائية، وهنا لابد من التنويه بمبادرة جلالة الملك في إقامة مستشفيات ميدانية في الجبال والمناطق النائية؛

- الرفع من مستوى حضور الضمير المهني الذي يبقى هو الحل

الحكومة أزيد من 115 تعديلا، وهو ما يفرض علينا واجب الاحترام والتقدير للسيد وزير المالية على التعاطي الإيجابي مع تعديلات البرلمان بشكل عام، تجسيدا لمقاربة تشاركية حقيقية، معتبرينه إنجازا تشريعا غير مسبق، فمن حقكم السيد الوزير أن تزهو بهذا المشروع وأن تفتخروا به لأنكم تشتغلون وتجدون من أجل إرجاع العافية للمالية العمومية وإعادة التوازنات المالية والماكرو اقتصادية، محافظين في نفس الوقت، على نفسه التصاعدي في دعم القطاعات الاجتماعية وخلق فرص الشغل وتعزيز الاستثمار.

فإذن، أليس من الشجاعة السياسية أن تقول بأن قانون المالية 2018 هو قانون إرادي يزرع الثقة ويعيد الأمل للدورة الاقتصادية الوطنية عبر مختلف الإجراءات والتدابير التي وصلت إلى 66 تدبيرا، وهي الإجراءات الجريئة ذات نفس اقتصادي اجتماعي إصلاحي، استجابت لكافة مطالب الفرقاء، تطرقنا لها في فريقنا بالتفصيل أثناء المناقشة العامة داخل اللجنة المختصة.

السيد الرئيس،

يوصل المشروع التنزيل التدريجي للقانون التنظيمي للمالية والذي نعتبره ثورة على طريق تحسين أداء المالية العمومية، عبر إقرار التوبو الجديد للميزانية واعتماد عقدة البرنامج ونجاعة الأداء وتحديد سقف الإعتمادات المرحلة في حدود 30% كسقف لا يمكن تجاوزه. وهو ما سيعمل على عزل القطاعات التي تعاني، كما سيواصل الرفع من القدرة التحصيلية للجماعات الترابية، وسيعمل على تحسين استغلالها للاختصاصات الجديدة المنوطة بها.

أما على مستوى الحسابات الخصوصية، فانه يتوجه بدوره إلى مراجعتها والتقليص منها، والعمل على الرفع من وثيرة إنجازها وتقييم أداء باقي الصناديق ذات المردودية الضعيفة في أفق إلغائها أو إعادة النظر في مجالات تدخلاتها.

كان هذا إذن هو السياق العام الذي تم على أساسه إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2018، سنعمد على مناقشته من خلال التطرق إلى المرتكزات الأربع التي بني عليها، وهي:

1. دعم القطاعات الاجتماعية؛
2. أداء المخططات الوطنية الاستراتيجية وتحفيز القطاع الخاص؛
3. ترسيخ الجهوية الموسعة؛
4. إصلاح الإدارة وتحسين الحكامة.

يتأسس هذا المشروع على تحقيق نمو بنسبة 3.2% وتقليص عجز الميزانية إلى 3% والتحكم في التضخم بنسبة 1.5%، وذلك في إطار محصول زراعي في حدود 70 مليون قنطار ومتوسط سعر النفط في حدود 60 دولارا أمريكيا، وهي فرضيات واقعية وحذرة في ظل نمو الطلب على المحروقات وارتهاج الإنتاج الفلاحي للتقلبات المناخية، إلا أننا في التجمع

مليار درهم سنة 2007 إلى أكثر من 116 مليار درهم سنة 2015، وسيصل إلى 120 مليار سنة 2020 إن شاء الله تعالى.

كما مكنت سياسة توسيع المساحات المسقية من المساهمة بشكل كبير، في تقوية مناعة الناتج الداخلي الخام تجاه ندرة التساقطات المطرية، ولتبيان أهمية هذا المخطط بالنسبة للفلاح للصغير والمتوسط، فإن نسبة استفادته وتأطيره ناهزت 44%، كما أن أداء المقاول المصدرة الغذائية، عرفت تحسنا بنسبة 34%، والفلاحة التضامنية ارتفعت نسبة استثماراتها إلى 7,4 مليار درهم، مما يفند القول بعدم استفادة الفلاح الصغير والمتوسط من هذا المخطط، كما حقق مخطط "أليوتيس" تقريبا كافة أهدافه، مما أعطى قيمة مضافة لثرواتنا البحرية.

كما تحققت الاستراتيجية السياحية المبنية على تطور العرض السياحي والاعتماد على الاستدامة وعلى الأصالة السوسيو-ثقافية أهدافا باتجاه جعل بلادنا في أفق 2020 ترتقي إلى مصاف العشرين وجمحة سياحية الأولى في العالم، ويكفي الإقرار بأن مداخل السياحة حققت ما بين شهر يناير وشهر غشت 2017 ما يناهز 46.8 مليار درهم بزيادة 5% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

إن الاستراتيجية الوطنية للتسريع الصناعي أخذت اتجاهها تصاعديا، بوأت بلادنا مكانة مرموقة على صعيد قطاع صناعة السيارات والطائرات والنسيج والصناعات التحويلية، ومنحت قيمة مضافة لصادراتنا، بل وعززت مداخل القطاعات غير الفلاحية، التي ستمو في حدود 3.7% مقابل 3.2% سنة 2017.

وينفس المنحى التصاعدي تواصل الاستراتيجية الوطنية للطاقات المتجددة أهدافها من رفع حصة القدرة الكهربائية من الطاقات المتجددة إلى 42% في أفق سنة 2020 و52% في أفق سنة 2030، الأمر الذي سيمسح ببلادنا إشعاعا دوليا في مجال الطاقات المتجددة، واعترافا كبيرا بانخراطه في الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة والحفاظ على مقومات البيئة.

وأخيرا، فريق التجمع الوطني للأحرار يقف وقفة إجلال وإكبار لقواتنا الملكية الباسلة وحراس الحدود ولرجال الدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة ولرجال الوقاية المدنية ومقاربتهم الاستباقية في التصدي للظاهرة الإرهابية ومحاربتهم لأوكر الجريمة والرذيلة واستتباب الأمن، مشيدين بعملهم الجبار في سيادة الطمأنينة على اعتبار أن الأمن والأمان هما مصدر تعزيز الثقة في كياننا، الثقة في مقوماتنا، الثقة في قدراتنا وكفاءاتنا كمغاربة قادرين على صنع المعجزات وتجاوز الصعاب.

شكرا لكم.

والسلام عليكم.

الأساسي لتحسين أداء هذا المرفق العمومي.

السيد الرئيس،

إن منظومة التعليم محترنة، وتعاني كثيرا رغم ضخامة الغلاف المخصص لها، الذي يقارب الغلاف المالي المخصص للاستثمار العمومي، ومع ذلك فإن المنظومة لا تؤدي دورها ولم تستطع إلى اليوم أن تلائم نتائجها مع سوق الشغل، ولم تستطع أن تفتح على محيطها الاقتصادي والاجتماعي، وهي تواصل تفرخ العطالة.

لا نريد أن نزايد على بعضنا البعض في هذا الموضوع، عبر المغالاة في التشخيص، فأعتقد أنه معروف والمجلس الأعلى للتربية والتكوين أصدر تقريرا مفصلا على هذا الواقع المزري، وأعطى حلوله المقترحة، إلا أننا في فريقنا نطرح سؤالاً عريضا، ماذا اقترح الفاعل السياسي من حلول عملية؟ لا بد من تبني جراءة سياسية تتوجه نحو إصلاح عميق، مبرزين أن خطاب التشاؤم والتعاسة والبؤس خطاب المناير المستهلك الذي أصبح متجاوزا، لا يجب أن يكون على حساب النقاش العمومي الهادف، والمتزن، والباحث عن الحلول الواقعية المبنية على رد الاعتبار لمنظومة القيم والأخلاق التي نفتقدها اليوم.

السيد الرئيس،

إن موضوع الشباب وإدماجه في المجتمع بات ورشا ملكيا بامتياز، وهو موضوع يسألنا جميعا عن مدى قدرتنا للتجاوب معه دون تسييسه، فعلى كفاعلين سياسيين واقتصاديين واجتماعيين، من أي المواقع التي تتواجد فيها، أن نساهم في إنجاح مشروع الاستراتيجية الوطنية المندمجة التي أعلن عنها السيد وزير الشباب والرياضة، استراتيجية كشفت لنا أرقاما صادمة ومفزعة، وهي مناسبة نشكر فيها السيد الوزير على صراحته، فلأول مرة في تاريخ هذه الوزارة يقدم لنا هذا التشخيص الدقيق والصرح والحقيقي، وي طرح هذه السياسة للنقاش العمومي من أجل أن يتحمل الجميع مسؤوليته في البحث عن الحلول، منوهين بعمله الذي استطاع في وقت وجيز أن يحرك فيه البرك الراكدة.

نعم هو قانون مالي إرادي، شجاع وطموح وتشاركي مع البرلمان، قانون مالي حافظ على نسبة الاستثمار العمومي ورفع منه بحوالي 5 ملايين درهم، قانون مالي يشجع المبادرة الحرة، ويعي العقار العمومي لدعم الاستثمار الخاص ويحاول معالجة البنية العقارية غير المتجانسة، خصوصا وأن 41% فقط من هذا العقار لا زال في طور التحفيظ.

السيد الرئيس،

إن إعادة الثقة للقطاع الخاص والمقاول، وتشجيعا على الانخراط في الدينامية الاقتصادية، ما كان ليتأتى، لولا النجاحات التي حققتها المخططات الاستراتيجية الوطنية، كمخطط المغرب الأخضر، الذي استطاع أن يحقق أهدافه بنسبة عالية، ما أهله إلى تسريع وثيرة النمو والحد من مظاهر الفقر في الوسط القروي والرفع من الناتج الداخلي الخام، الذي انتقل من 65

والذكرى 64 لثورة الملك والشعب، ولاسيما، خطاب افتتاح الدورة التشريعية الحالية، حيث أكد جلالتة على ضرورة إعادة النظر في نموذجنا التنموي لمواكبة التطورات التي تعرفها البلاد.

ثالثا: على الصعيد الدولي؛ فإن المؤسسات المالية الدولية تتابع تطور منظومة الاقتصاد الوطني، لتقييم مدى تنافسيته؛ حيث صنف البنك الدولي في تقريره السنوي برسم سنة 2018 حول مؤشر ممارسة الأعمال (دونغ بينس)، الصادر مؤخرا، المغرب في المرتبة 69 من ضمن 190 دولة، حيث استطاع الحفاظ على صدارة دول شمال إفريقيا، متقدما على تونس (المرتبة 88) ومصر (المرتبة 128) والجزائر في المرتبة 166 عالميا، والثالث إفريقيا.

وعموما، فإذا كانت التقارير الدولية تصنف المغرب في مراتب متقدمة نسبيا فيما يتعلق بمؤشر تطور مناخ الأعمال، إلا أنه يصنفه على مستوى سوق الشغل متأخرا، وهذا دليل على محدودية نموذجنا التنموي المعتمد ببلادنا.

السيد الرئيس،

إن مشروع قانون المالية لسنة 2018 هي مناسبة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتثمين عمل الحكومة بصفة عامة في شتى المجالات وتثمين العمل الجاد والوثيق لوزارة المالية من خلال مديرية الضرائب والجمارك، كما ثمن التجاوب والتفاعل الايجابي في إرساء عناصر الثقة بين الإدارة والملمزين؛ خصوصا المبادرات البناءة التي تقوم بها مديرية الضرائب ومكتب الصرف، كما لا يفوتنا الإشادة بالمجهودات الجبارة التي تقوم بها وزارة المالية من أجل:

- مواصلة الإصلاح الضريبي؛
- تثمين الملامح الأولى لتنزيل القانون التنظيمي للمالية رقم 130.13 عبر دعم الحكامة الجيدة للاستثمار؛
- تبسيط المساطر من خلال تطوير النظم المعلوماتية.
- وقد مكنت هذه الشراكة المتميزة من تنزيل العديد من الإصلاحات الضريبية؛ تخص:
- إحداث جدول تصاعدي للضريبة على الشركات لتحقيق عدالة ضريبية مثلى؛
- التقليل من المصدم؛
- التقليل أو الإعفاء من الضريبة على عمليات الرأسمال؛
- تفعيل الضريبة على القيمة المضافة على الهامش؛
- تفعيل الضريبة على القيمة المضافة غير الظاهرة؛
- التخفيض من الضريبة على إعادة تكوين المجموعات؛
- التخلي عن الرسوم الشبه ضريبية؛
- تأجيل التدبير المتعلق بوجوب الإدلاء ببيان للمبيعات عن كل زبون يتضمن رقم تعريفه الموحد للمقولة إلى فاتح يناير 2019 لصعوبة تطبيق هذا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لرئيس فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب أو من ينوب عنه.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لابد في البداية أن نعبر في الاتحاد العام لمقاولات المغرب عن استنكارنا الشديد للقرار الصادر عن الولايات المتحدة الأمريكية بنقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس المحتلة والاعتراف بها عاصمة لإسرائيل، وهو القرار الذي من شأنه تقويض فرص السلام بالمنطقة، كما ندعو للحفاظ على الوضع القانوني والسياسي للقدس وتفاذي كل ما من شأنه تأجيج الصراعات والمس بالاستقرار في المنطقة.

وبالمناسبة نثمن عاليا التفاعل السريع والقوي لجلالة الملك حفظه الله رئيس لجنة القدس مع هذا الموضوع.

السيد الرئيس،

أنتشر اليوم، يتناول الكلمة في هذه الجلسة العامة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، من أجل المناقشة، وإبداء الرأي، في مشروع القانون رقم 68.17 برسم السنة المالية 2018، كما لا يخفى علينا جميعا، فإن هذا المشروع قانون، يتم عرضه في سياق خاص، يمكن تجسيد أهم ملامحه، في النقاط التالية:

أولا: على الصعيد الإفريقي؛ نسجل العودة القوية للمغرب للحضن المؤسسي الإفريقي، وآفاق انخراطه ضمن المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (سيداو).

وفي هذا الصدد، فإن الاتحاد العام لمقاولات المغرب، يشيد، وثن، الزيارة المولوية المتميزة، إلى العاصمة الإفريقية أبيدجان يومي 29 و30 نوفمبر 2017، وذلك على هامش مشاركة جلالتة حفظه الله، في أشغال القمة الخامسة للاتحاد الإفريقي-الاتحاد الأوروبي؛ حيث أضحى المغرب، من بين أكبر المستثمرين الأجانب في إفريقيا.

كما كانت الزيارة فرصة لاستقبال جلالة الملك حفظه الله، لكل من رئيسي جمهوريتي، جنوب إفريقيا وأنغولا، وهي إشارة قوية، على نجاعة الدبلوماسية الملكية الناعمة والواسعة النطاق التي يهجمها جلالة الملك، بفضل رؤيته المتبصرة، لتعزيز موقع المغرب على مستوى منظمة الاتحاد الإفريقي.

ثانيا: على الصعيد الوطني؛ الإشادة بالإرادة الملكية السامية التي عبر عنها جلالة الملك حفظه الله، بمناسبة الذكرى 18 لعيد العرش المجيد

الإجراء؛

- نظام الاستشارة المسبقة في الميدان الضريبي (Rescrit)؛

- إجراءات تعزيز جاذبية القطب المالي للدار البيضاء casa finance city وهيئات التوظيف الجماعي العقاري OPCI؛

- إعادة العمل بمنحة تجديد وتكسير المركبات المخصصة لخدمات النقل الطرقي.

وهو ما مكن من تحسين مداخيل الضرائب لفائدة الدولة ب 6 مليار درهم ما بين 2016 و 2017.

كيف قلتي، السيد الوزير، في المناقشة العامة إن الله يجب العبد الملحاح.

ولهذا، فإن الاتحاد العام لمقاولات المغرب، يسجل عزمه على مواصلة التفاعل الإيجابي من أجل تطبيق الضريبة على الشركات على أربعة أقطار عوض ثلاثة، وللتذكير، فإن بعض شركاء المغرب الاقتصاديين، عرف فيها معدل الضريبة على الشركات تخفيضا هاما؛ إذ انتقل من 31% إلى 20%، كما تتجه الولايات المتحدة الأمريكية إلى خفض معدل الضريبة على الشركات من 35% إلى 15%.

وكذلك، يبقى من أولويات الاتحاد العام لمقاولات المغرب في إطار هذه الشراكة البناءة :

- تعميم الضريبة على القيمة المضافة غير الظاهرة على جميع فروع الشركات التابعة لقطاع الصناعات الغذائية؛

- إلتقائية نسب الضريبة على القيمة المضافة من أجل إرساء الشفافية والانسجام؛

- تعميم استرجاع الضريبة على القيمة المضافة؛

- دعم إنشاء المقاولات الصغرى والمتوسطة؛

- ودعم الاستثمار.

السيد الرئيس،

لا يختلف اثنان، حول محدودية النموذج التنموي الوطني الحالي في خلق مناصب شغل إضافية، وفي تحسين مؤشرات التنمية، إذ أن نسب النمو خلال العقدين الأخيرين لم تنعكس إيجابا على تقليص معدل البطالة، بسبب هيمنة حصة قطاع الخدمات من الناتج الداخلي الخام، وهو ما يحول دون تحقيق بلادنا طموح ولوجها نادي الدول الصاعدة، مما يستلزم تسجيل انعطاف حاسم، من خلال تسريع التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني، في أفق إعادة هندسة مختلف تكوينات الناتج الداخلي الخام، عبر التركيز على التصنيع والتصدير، وجعل الابتكار رافعة أساسية لتحسين إنتاجية المقاولات.

وعليه، فإن الاتحاد العام لمقاولات المغرب، يدعو إلى نموذج تنموي اقتصادي قادر على خلق شروط تنافسية شاملة.

السيد الرئيس،

لابد من الإشادة، بإنجازات الحكومات السابقة في إعداد رؤية إستراتيجية لعدة قطاعات، والمجهودات الجبارة التي بذلت، والاستثمارات المهمة المبذولة، والخبرات المتراكمة.

ومع تنامي الحاجيات وتراكم الهشاشة، فإن نتائج تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية لم يمكن بلادنا من تحقيق نسب نمو كافية، قادرة على رفع التحديات المرتبطة بخلق الثروة وخلق مناصب شغل، علما أن المجهود الاستثماري الوطني يتجاوز نسبة 30% من الناتج الداخلي الخام، وهي نسبة تصنف من بين النسب الأعلى عالميا، مما يسائلنا جميعا عن نجاعة السياسات العمومية.

وواقع الحال، أن غياب التجانس والرؤية الموحدة وسيادة النظرة القطاعية العمودية، وتعدد المتدخلين، واختلاف الأفق الزمني لكل مخطط، وغياب التنسيق بين مختلف القطاعات، سواء عند التخطيط أو التنفيذ في إعداد المخططات واستحضار بعدها الجهوي، مرده إلى غياب الالتقائية بين مختلف البرامج القطاعية، وهو ما يقتضي من الحكومة، التعجيل بإجراء تقييم موضوعي للسياسات العمومية القطاعية، وكذا السياسات الخاصة بدعم المقاولات ومبادرات التشغيل المتبعة، ومدى نجاعتها في خلق الثروة وتوفير فرص الشغل اللائق.

وهو ما يستدعي إعادة النظر في الحكامة الشاملة للسياسات العمومية، وكذا حكامة السياسات الاقتصادية القطاعية، بهدف تعزيز تكاملها وانسجامها وتنسيقها لتطويرها وتأمين جودتها في ظل غياب سياسة أفقية مندمجة.

وفي هذا الإطار، وتفعيلا لمقتضيات الفصل 101 من الدستور الذي يمنح للبرلمان اختصاص دستوري جديد في مجال الرقابة البرلمانية على العمل الحكومي، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نطرح إلى الارتقاء باللجنة الموضوعاتية لتقييم السياسات العمومية إلى لجنة برلمانية دائمة، مع العمل على توفير جميع الإمكانيات المادية والبشرية، حتى يتسنى لمجلس المستشارين القيام بأدواره الدستورية كاملة.

السيد الرئيس،

يبقى أهم مدخل لتحسين مناخ الأعمال، تعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، سواء على الصعيد المركزي أو الجهوي من خلال تحسين أداء وحكامة الهيئة الجهوية لتحسين مناخ الأعمال، من خلال التوطين الترابي للسياسات العمومية، مع مراعاة المؤهلات وخصوصيات كل جهة على حدة، حيث يشكل كل من البرنامج الجهوي للتنمية والتصميم الجهوي لإعداد التراب بوصفها وثيقتين للتخطيط الجهوي على المديين المتوسط والبعيد، فرصة لأجراً الإستراتيجيات القطاعية على الصعيد الجهوي.

السيد الرئيس،

وعلاقة بتنزيل الهوية المتقدمة، فإن الاتحاد العام لمقاولات المغرب،

الملكي للدراسات الاستراتيجية، حول موضوع: "التحول الرقمي ونضج المقاولات والإدارات المغربية"؛ ونحن نعتبر أن إحداث "وكالة التنمية الرقمية" ستساهم في خلق ظروف ملائمة لتطوير اقتصاد المعرفة وتحسين جاذبية الاستثمار من خلال إرساء الشفافية وتبسيط المساطر الإدارية، وهنا نستحضر نجاح تجربة اعتماد منصة (PortNet) لإنجاز مساطر التجارة الخارجية، والتي يجب العمل على تعميمها وتطوير التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، خصوصا أن مكونات بعض القطاعات بأهلها، ستعرف اندحارا إن لم تسير التطورات التكنولوجية، كما يجب أن يكون هذا القطاع منظومة لتحفيز الشباب على إحداث مقاولات مبتكرة، وتحسين التكوين والإرشاد لتوجيه الشباب إلى هذه القطاعات، كما هو الحال في الدول المتقدمة.

السيد الرئيس،

وفي الأخير، وفي إطار استكمال تنفيذ باقي مقتضيات القانون التنظيمي للمالية، فإننا ننظر اعتماد البرجة الميزانية لثلاث سنوات ابتداء من قانون المالية المقبل كمدخل حقيقي لمسايرة متطلبات إصلاح التدبير العمومي في سياقه الدولي، وتحديد أفق زمني موحد لمختلف الاستراتيجيات القطاعية، فيمكن مثلا تحديد أفق موحد في 2020 أو 2025 في انسجام وتقاطع تام مع مبادئ القانون التنظيمي للمالية، وهي مدة بأهداف مرسومة مرقمة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد رئيس الفريق الاشتراكي، تفضل.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لا يسعني، باسم الفريق الاشتراكي، ونحن ناقش مشروع القانون المالي لسنة 2018، إلا أن أعبّر، السيد الرئيس المحترم، عن بالغ الحسرة وشديد الغضب إثر قرار الرئيس الأمريكي بتحويل سفارة الولايات المتحدة إلى مدينة القدس المحتلة.

وهو القرار الذي نعتبره انتكاسة حقيقية لمسلسل السلام، وضربة موجعة لكل القوى المؤمنة بالسلام والاستقرار وبناء مستقبل البشرية على أسس العدل والتعايش والاحترام.

ولقد كانت الرسالة الملكية السامية التي ننوه بها عاليا و الموجهة للرئاسة الأمريكية في هذا الشأن شافية من حيث التعبير باسم كافة المغاربة عن القلق و الغضب و الاستياء من هذا القرار الأخرق في مواجعة ديمقراطي

يؤكد على مبدأ التشاور مع القطاع الخاص، وإشراكه فعليا في مسلسل إعداد البرامج التنموية الجهوية، كما تقضي بذلك مقتضيات المادة 83 من القانون التنظيمي للجهات.

لذا، فالحاجة أصبحت ملحة، لإعداد ميثاق للتعاون الاقتصادي والاجتماعي الجهوي، بين الجهة والقطاع الخاص وسائر الشركاء، وإحداث هيئة استشارية لدى المجالس الجهوية، لدعم الميثاق المذكور، في أفق خلق آلية أو هيئة عليا، على المستوى الوطني، للقيادة والتتبع والتقييم.

السيد الرئيس،

وجدير بالذكر، أنه علاوة على ضرورة توفير ضمانات تتعلق بشروط النزاهة والشفافية في الإجراءات الإدارية والقانونية المعمول بها في مجال الاستثمار، وكذا تعزيز الشفافية في الولوج إلى المعلومات المتعلقة بالصفقات العمومية التي تتحكم في حركة الاستثمارات، فإن نزاهة منظومة القضاء والعدل، تعد أيضا، من الشروط الأساسية التي يمكن أن تؤثر على عملية التنمية عموما، وعلى دينامية رؤوس الأموال على وجه الخصوص، والتي قد تساهم في تحديد توجهات هذه الاستثمارات، وشروط توقعها ضمن هذا المجال الترابي أو ذلك.

السيد الرئيس،

تظل إشكالية التكوين الذي لا يساير متطلبات سوق الشغل، من أهم التحديات المطروحة، وهو ما يفرض إعداد وتأهيل كفاءات بمهارات تتناسب مع الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمقاولة، على ضوء التحولات الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد الوطني ودعم البحث العلمي والابتكار الذي بدونها لا يمكن للمقاولة أن تتطور وأن تحافظ على تنافسيتها. كما يتعين في المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل، أن يكون بمثابة ورش التقائي مندمج بين كل القطاعات الحكومية، مع تسريع إخراجه للنهوض بالشغل ووضع آليات تفعيله على أرض الواقع.

السيد الرئيس،

ومع تبيين كل الجهود المبذولة، فإن الاتحاد العام لمقاولات المغرب، يطالب الحكومة بمواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة، من خلال وضع إطار قانوني خاص، يستجيب لرهاناتها في مبادرة واحدة عامة وشاملة، تأخذ بعين الاعتبار التعثرات، وتجميع الإمكانيات.

كما نحث الحكومة على ابتكار صيغة حكامه مشتركة بين القطاع الخاص والإدارة، مع تيسير عمليات الولوج إلى التمويل خصوصا بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة، كذلك يفرض تجاوز إشكالية تعبئة الاقتراض التفكير في إحداث صناديق استثمار.

السيد الرئيس،

إن الاتحاد العام لمقاولات المغرب، يعتبر أن عدم تحقيق المغرب أهداف مخططاته السابقة في المجال الرقمي، يمثل في غياب إستراتيجية وطنية موحدة في هذا المجال، وذلك على ضوء خلاصات التقرير الصادر عن المعهد

إننا نناقش اليوم هذا المشروع في ظل وضع اقتصادي عالمي متأزم تجاوز العقد ولا زال يؤثر سلبا على اقتصادنا الوطني المنفتح على محيطه الدولي، الذي يعاني من ثقل الفلاحة البورية، المتأثرة بالتقلبات المناخية، على نمو الناتج الداخلي الخام لبلادنا، في الوقت الذي جرت الأزمة الاقتصادية العالمية الوليات على العديد من الدول ودفعت بأخرى إلى تغييرات جوهرية في منظومتها الاقتصادية تحسبا للمقادم.

كما أننا ما زلنا نؤكد عدم وعي جيراننا بأهمية التجميع والتضامن الاقتصادي للتغلب على الظرفيات الإقليمية المتقلبة، بل إن تعنتهم بلغ حد الاستمرار في إغلاق الحدود ضدا على التوجه العالمي المبني على الانفتاح والاندماج والتكامل الاقتصادي.

كل هذا بسبب الإمعان في معاكسة الوحدة الترابية للمملكة المغربية وهي الحقيقة التاريخية والجغرافية والسياسية التي لا يمكن تغييرها أو المساس بها مما تكاثرت المناورات والدسائس التي أضحت العالم اليوم يلمسها من خلال تصرفات المرتزقة وداعميهم من بقايا الحرب الباردة.

وإن ما يطمئننا في الفريق الاشتراكي اليوم هو الرؤية الاستباقية لجلالة الملك التي فتحت آفاقا جديدة للتعاون والتكامل والتفاعل مع الفضاء الإفريقي الواسع والغني منذ القرار التاريخي بعودة المملكة المغربية لبيتها الإفريقي لإنهاء الفراغ الذي استغله الخصوم ومنتصيدي الفرص لعزل المغرب وطنعه في وحدته.

ولعل المشاركة المتميزة للمغرب في لقاء ابيدجان يومي 29 و30 نونبر الماضي والذي جمع الاتحاد الإفريقي - الاتحاد الأوربي حول قضايا الشباب والهجرة، مثال حي على خطى حسابات أعداء وحدتنا الترابية وجعلهم خارج أي اهتمام دولي، بل وخارج التاريخ، وأظهر للعالم مدى صدقية المغرب وعدالة قضيته وسعيه الدائم إلى التعاون مع المنتظم الدولي من أجل إيجاد حل عادل يبني على قاعدة الحكم الذاتي كحل واقعي نهائي لنزاع الصحراء المفتعل.

السيد الرئيس المحترم،

الكل يعرف أن وضع مشروع قانون للمالية ليس عملية تقنية فحسب، بل هي عملية تنزيل للتصورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية عبر آلية تقنية تركز على الأرقام والتقدير التي تتطلب حدا معين من الانسجام والتطابق تحقيقا للبرنامج السياسي والاجتماعي الذي يجمع عليه مكونات الحكومة الحالية.

كما ينبغي للقانون المالي عموما أن يعكس الالتزامات التي وقع التعاقد عليها مع الشعب المغربي عبر الشرعية الانتخابية.

ومن هنا فإننا في الفريق الاشتراكي نؤكد على ضرورة وفاء بالالتزامات الواردة في التصريح الحكومي أثناء صياغته الحكومة لمشروع القانون المالية خلال ولايتها، وكذا التركيز على الأولويات في التنفيذ من أجل تحقيق الإنصاف والكرامة والعدالة الاجتماعية. وهذا ما يتشبه به الاتحاد

العالم وكل الشعوب المحبة للسلام، وصد قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، فهذا القرار بقدر ما سيفتح المنطقة على مزيد من التوتر والاحتقان والاستقرار فانه سيمكن فكر التطرف من إيجاد حوافز جديدة لمواصلة ترويع الشعوب الآمنة و في نفس الآن سيعري هذا القرار الواقع العربي الصعب والغارق في صراعات والحروب داخلية التي أنهكت مقومات الدولة في عدد من الأقطار العربية، وأرجعت وضعية شعوبها إلى الدرك الأسفل في سلم الإنسانية مما فتح المجال لأمريكا وإسرائيل للاستفراد بالشعب الفلسطيني والاستمرار في اغتصاب أرضه ونشره أبنائه .

وإذ توجه إلى شعوب العالم المحبة للسلام وإلى القوة الدولية المؤثرة في القرار الدولي وإلى الأمم المتحدة من أجل وقف تفعيل هذا القرار الغير المحسوب ودعم العملية السلمية في الشرق الأوسط من أجل إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

السيد الرئيس المحترم،

إننا نناقش مشروع قانون المالية ضمن الأغلبية الحكومية مكون، اختار بكل قناعة ومسؤولية المساهمة في النهوض بواقع بلادنا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

مساندة الفريق الاشتراكي للحكومة اليوم ليست من باب الدفاع الأعمى، لكنها مساندة مبنية على أرضية واضحة حددناها بمعية فرقائنا السياسيين مند مناقشتنا للتصريح الحكومي.

ولقد أكدنا منذ بداية هذه التجربة أننا سنساهم من موقع الدعم والمساندة، لكن انطلاقا أيضا من الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للشعب المغربي من أجل تحيين المكتسبات والانفتاح على تعزيز مكتسبات جديدة يتطلع إليها المواطن المغربي وينتظر منا تحقيقها.

كما نبينا في حينه إلى ضرورة تدارك التراجعات عن المكاسب الاجتماعية، والإضرار بالفئات الهشة والتراجع عن الحريات والمكاسب الديمقراطية التي سجلت في التجربة الحكومية السابقة، وهو ما لم نكن لتزيكه كحزب وطني ديموقراطي حداثي يؤمن بالعدالة الاجتماعية.

وعلى مجذونا اليوم أمر بالغ الأهمية من داخل هذه التجربة الحكومية ألا وهو الدفاع عن العناية بالوضع الاجتماعي للفئات المحرومة والمهمشة، وإعادة النظر في المقاربة الإحسانية عبر مأسستها وتأطيرها قانونا تجنبنا لكل ما لا يحد عقباه كما وقع في فاجعة إقليم الصويرة.

إن هذه المعطيات السيد الرئيس المحترم وغيرها من العوامل المرتبطة بسياق دراستنا لمشروع القانون المالي لسنة 2018، تبرز أيضا أننا لم نتجاوز بعد إشكالية الحكامة في التدبير العمومي.

ولعل فشل النموذج التنموي الحالي المعتمد ببلادنا كما أعلنه جلالة الملك، بدليل أن هذا الأمر كان وراء تفجير مجموعة من الاحتجاجات والاحتفانات الاجتماعية حتى تلاها ما تلاها من إعفاء لمسؤولين حكوميين وإداريين تنفيذا للمبدأ الدستوري القاضي بربط المسؤولية بالمحاسبة.

مشروعها المالي لفائدة قطاع الصحة.

هذا زيادة على كون الحكومة ستواصل تعميم التغطية الصحية بالنسبة للمستقلين وأصحاب المهن الحرة والطلبة، وآباء وأمهات المؤمنين، ووضع قاعدة بيانات ومعطيات موحدة خاصة بالفئات الفقيرة والهشة من أجل ضمان العدالة والفعالية، إلا أنه الغلاف المالي غير كافي لمسيرة كل هذه الطموحات.

ورغم الجهد المبذول في رفع ميزانية قطاع الصحة إلى 6% من الناتج الداخلي الخام، فإن هذه النسبة تظل بعيدة عن حجم الخصاص وعن المعدل الذي تقدره المنظمة العالمية للصحة. علما أن قطاعنا الصحي السيد الوزير المحترم لا زال يشكو من خصاصات متعددة سواء فيما يتعلق بالعنصر البشري والبنيات الاستشفائية.

السيد الرئيس المحترم،

على الرغم من الجهود التي قامت بها بلادنا فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة والخصاص الاجتماعي وتخصيص ما يناهز 12 حسابا خصوصا للتنمية البشرية والاجتماعية، فلا زال الخصاص على المستوى الاجتماعي محولا.

وبالتالي فإن مشروع قانون المالية، جاء أيضا من أجل تفعيل العملي والأمثل لورش الجهوية وهو ما يدعم المسار الذي سلكته بلادنا من أجل ترسيخ الجهوية المتقدمة.

فقد رصد مشروع القانون موارد مالية مهمة من أجل دعم الجهات في ممارسة اختصاصاتها، وذلك بالرفع من حصتها من الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات.

لكن مع كل أسف فإن هذا المشروع مازال يكرس التفاوت المجالي والهشاشة ولم يخرج عن النمطية في توزيع الموارد.

ولهذه الأسباب فإننا ندعو الحكومة من هذا المنبر من أجل،

تفعيل صندوق التاهيل والتضامن بين الجهات، ندعو الحكومة إلى تمكين الجهات باستقلال مالي حقيقي مع تشديد الرقابة البعدية وليس القبلية، الجهة السيد وزير الاقتصاد والمالية بحاجة إلى كفاءات وأطر متخصصة، والجهة ينبغي أن تكون وحدة قائمة الذات تتولى تطبيق السياسات العمومية بشكل مندمج والتقائي في مختلف المجالات، وهذا الأمر لن يكتمل إلا بالإسراع بإخراج ميثاق اللاتمرکز من طرف الحكومة.

السيد الرئيس المحترم،

إن مواصلة الحكومة من خلال مشروع قانون المالية، دعم المقاولات المغربية خاصة عبر النفقات الجبائية، يفترض أن يكون هذا التوجه قادرا على خدمة الاقتصاد الوطني ودعم بنياته الصناعية وتوفير مناصب الشغل للفئات الشابة من المواطنين.

إننا في الفريق الاشتراكي، إذ نعتبر مشروع القانون المالي 2018 بنفسه

الاشتراكي للقوات الشعبية كبدأ ثابت حتى تبقى للسياسة أخلاقها ويبقى للعمل السياسي والانتخابي مصداقيته.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في الفريق الاشتراكي انطلاقا من التوجهات الأربع المؤطرة لمشروع القانون المالية، كما ورد في المذكرة التقديمية للسيد وزير الاقتصاد والمالية المحترم، والتي لا يمكن لأي أحد أن يختلف معها مبدئيا، تفاعلنا ايجابيا مع كل اللجان الدائمة المختصة داخل مجلس المستشارين، من أجل الوصول إلى منتج جيد يستجيب لإرادتنا الصادقة ويخدم المواطن المغربي في كل مناحي حياته اليومية.

ومن خلال هذه المشاركة الفعالة وقفنا عند قراءتنا لمشروع القانون المالي لسنة 2018، على فرضيات يبدو أن الظروف الحالية قد لا تسعف على تحقيقها، وهو ما كنا قد نبهنا له في القانون المالي لسنة 2017 ونؤكد اليوم، لأننا أمام تحدي كبير يتطلب منا الدقة والمصداقية.

فنحن اليوم أمام تحدي الجواب العملي على السؤال الكبير المتعلق بفشل النموذج التنموي، وحول عجز هذا النموذج عن الاستجابة للمطالب الملحة للمواطنين وعن تحقيق إقلاع اقتصادي حقيقي.

وهو ما كان يتطلب منا جميعا الانكباب على تقييم هذا النموذج التنموي الحالي وإخضاعه للمساءلة السياسية والاقتصادية من خلال حوار وطني قصد بناء نموذج جديد ناجح وناجح وعملي يقوم على تقييم شامل للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الوطنية والاستراتيجيات التنافسية المحلية والعالمية يكون في صلبها المواطن المغربي ولا شيء غير المواطن المغربي لأن الشعب هو عنصر من العناصر الأساسية لقيام أية دولة.

وهذا الحوار البناء ينبغي أن تساهم فيه المؤسسة التشريعية إلى جانب المؤسسات الدستورية والمؤسسات الوطنية وهيئات الحكامة من أجل مقاربة تشاركية في إعداد التصور الاستراتيجي البديل.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ومن خلال فريقه بمجلس المستشارين لا يمكننا إلا أن نتمن كل النوايا والإجراءات الهادفة إلى دعم القطاعات الاجتماعية والنهوض بها، لأنه يشكل ركنا جوهريا في وجودنا السياسي وفي قناعاتنا التاريخية، هذا من ناحية.

ومن جهة ثانية فإننا نتمن التوجه الاجتماعي لمشروع القانون المالي لما خصصه من إعتمادات مالية للقطاعات ذات العلاقة والتي تصل إلى نصف الميزانية العامة للبلاد.

ومن هنا نؤكد قناعتنا بأن الاستثمار في الرأس المال البشري هو المدخل الحقيقي لتحسين مناخ الاستثمار وفي تجسيد واقع الاستقرار، حيث تم تخصيص إعتمادات مالية لقطاع التعليم بلغت 59 مليار درهم أي بزيادة 5 ملايين درهم بالمقارنة مع السنة المنصرمة.

كما نشيد كذلك بالدعم المالي والبشري الذي تقترحه الحكومة في

لثقة في السيادة التنموية ببلادنا، والحال أن هذه المؤسسة ظلت منذ 1964 تملي توجهاتها ووصفاتها على الحكومات المتعاقبة.

وإذا كنا قد تعودنا على عقيدة هذه المؤسسة (البنك الدولي) في لعبها على وتر التوازنات الماكرواقتصادية ضدا على التوازنات الاجتماعية، فإن ما استوقفنا كثيرا في هذا التقرير هو ما تضمنه من توصيات تراجعية تستهدف التماسك الاجتماعي لبلادنا، عبر ضرب المكاسب الاجتماعية التاريخية للطبقة العاملة المغربية من خلال الترويج لمشروع قانون الإضراب، وترسيخ الهشاشة عبر المرونة المفرطة وتفكيك المنظومة الحماة لمدينة الشغل، وما لذلك من انعكاس سلبي خطير على الشغيلة وعلى التماسك الاجتماعي، ومهما كانت التجاذبات حول هذا التقرير، فهناك إقرار رسمي من أعلى هيئة في الدولة بفشل النموذج التنموي وضرورة السعي نحو تطويره وتجديده بشكل شمولي يستجيب للحاجيات الملحة والمتزايدة للمواطنين، ويحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية.

فهل استطاع مشروع قانونية المالية أن يستجيب للمتطلبات الجديدة؟ في رأينا المشروع لا يترجم تنزيل التوجهات الاستراتيجية للدولة: إذ نسجل على أنه لا ينسجم مع التوجهات الخطب الملكية الأخيرة، وفي مقدمتها ضرورة إعادة النظر في النموذج التنموي ببلادنا، بما يُمكن من معالجة الأخطاب الاقتصادية والاجتماعية، حيث جاءت منطلقات هذا المشروع محكومة بنفس المبادئ الاقتصادية التقليدية، مُخبطة للتطلعات والأهداف المنشودة في تبني خيارات تنموية واقعية تستجيب للحاجيات الملحة للمواطنين.

بخصوص الحكامة الإدارية، وربط المسؤولية بالحاسبة، فالمشروع لم يتضمن بشكل صريح، الآليات والوسائل المادية والبشرية التي تناسب الوزن الحقيقي لتنزيله في إطار سياسات عمومية ذات الأثر الإيجابي على الواقع اليومي للمواطن، في إطار تدبير الشأن العام المحلي والجهوي الذي أصبح من أهم تحديات المغرب الحديث، للحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية.

المشروع كذلك لا يترجم البعد الاجتماعي لمضامين التصريح الحكومي فلقد جاءت منطلقاته غير منطلقاته غير منسجمة حتى مع المضامين المعلنة في التصريح الحكومي، فلم نسجل في الصدد تدابير شجاعة في مجال محاربة الفوارق الاجتماعية والمجالية، بما يُمكن من بلوغ المؤشرات الاجتماعية المعلنة في هذا التصريح، بل إننا نعتبره غير منسجم حتى مع المذكرة التوجيهية لإعداده، والمؤطرة بأولوية العناية بالقطاعات الاجتماعية وبالعالم القروي.

كذلك المشروع لا يستجيب لتطلعات الطبقة العاملة ولا يشجع على مؤسسة حوار اجتماعي جدي.

إن فريق الاتحاد المغربي للشغل، يسجل بامتعاض كبير عدم استجابة هذا المشروع لمطالب الطبقة العاملة، التي بقيت مجمدة على مدى سبع

الاجتماعي، يجيب جزئيا على الأعطاب المتعددة التي تعترى المسألة الاجتماعية، ويعطي أفقا لمواصلة الإصلاحات المالية والاقتصادية، في أفق التحضير لمقاربات جديدة للنموذج التنموي الجديد.

ندعو الحكومة إلى الاشتغال منذ الآن على مشروع القانون المالي لسنة 2019 إن شاء الله والذي نتوخى منه أن يلتفت بالأساس إلى الفئات الاجتماعية الهشة والفئات ذات الدخل المحدود، ويعطي نفسا للقدرة الشرائية للمأجورين عبر حوار اجتماعي منتج، قادر على الوصول إلى تعاقد اجتماعي يضمن السلم الاجتماعي ويعزز قدرات الفعل النقابي الجاد والمسؤول ببلادنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لرئيسة الإتحاد المغربي للشغل، تفضلي.

المستشارة السيدة أمال العمري:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن الإتحاد المغربي للشغل يشجب ويستنكر القرار الجائر للرئيس الأمريكي القاضي بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس الشريف، ويعلن تضامنه اللامشروط مع الشعب الفلسطيني في استرجاع حقه المشروع بإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

السيد الرئيس،

تأتي مناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2018 وفي إطار وطني حافل بالمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها بلادنا، فقد جاء مشروع القانون بعد عدة أشهر من الانسداد السياسي بسبب فشل وتجميد مفاوضات تشكيل الحكومة مع ما خلفه ذلك من تأخير في إنجاز المشاريع التنموية الحيوية للمواطنين، وامتزانا مع مظاهر الاحتقان الاجتماعي الذي تغديه الأحداث المأساوية التي تشهدها بلادنا بين الفينة والأخرى، ولعل آخرها الفاجعة التي ألمت بنساء سيدي بولعلام بالصويرة، والتي ستبقى وصمة عار على بلادنا، حيث أصبح من الضروري على الدولة أن تقوم اليوم بتصحيح الوضع الاجتماعي للفئات الشعبية والذي ينذر بأوخم العواقب.

كما أن مشروع قانون المالية هذا يأتي في أعقاب صدور التقرير الرسمي للبنك الدولي، والذي بالرغم من تقاسمنا معه لجزء من تشخيصات الخلل المتعارف عليها في القاموس الاقتصادي، فإننا نختلف مع مخرجاته، وبتساءل عن خلفيات تصنيفه الجديد الذي وضع المغرب في خانة تأخر، يصل إلى حوالي نصف قرن مقارنة مع أوروبا، مع ما يمثله ذلك الإعلان من زعزعة

التوظيف بالعقدة ل 20.000 إطار تربيوي، دون الأخذ بعين الاعتبار للاستقرار المهني والنفسي لمكوفي الأجيال، والتكوين البيداغوجي الناجح، ما سينعكس لا محالة على أدايمهم، بالإضافة إلى عدم التقريب الحقيقي للمدرسة العمومية من المواطن في إطار تكافؤ الفرص مجاليا واجتماعيا. كل هذه مؤشرات تدل على عدم امتلاك الحكومة لرؤية شمولية مندجحة، لإيقاد التعليم وتحسين هوية الاستاذ والمكون، والرقى بمجودة التعليم.

أما على مستوى الشأن الصحي، فهذا المشروع لا يستجيب في جوهره للعدالة الصحية، أخذا بعين الاعتبار خصوصية القطاع كقطاع اجتماعي بامتياز، إذ لازال الحصاص في الأطر الطبية وشبه الطبية والصحية عموما المحدد في 30 ألف، يؤشر لضعف التغطية الصحية، فكيف يعقل أن يتم رفع عدد منخرطي نظام الرصيد من 4 ملايين إلى 11 مليون مستفيد، مع الإبقاء على نفس الميزانية المحددة في مليار درهم؟ ماعدا إذا كان اللهم الهدف لا يتجاوز (Marketing) الاجتماعي لتأثير الحصيلة الصحية، وكذلك في اتجاه المؤسسات الدولية، هذا مع العلم أن القطاع يعرف مشاكل لا تُعد ولا تُحصى من إزدحامات الطوابير البشرية وطول الآجال وقلة الأدوية والمعدات، وعدم تأهيل البنيات التحتية الصحية.

وفيما يتعلق بالتشغيل، كنا نأمل من هذه الحكومة، أن تعطي دفعة قوية في هذا المشروع لتشغيل الشباب خاصة حاملي الشواهد العليا، للتخفيف من البطالة والفقر، لكن الملاحظ هو التقليل المستمر سنة بعد سنة لمنصب الشغل القارة بإيجاد فقط والنص على 19000 منصب شغل بدل 23.718 منصب سنة 2017، في مقابل شغور مناصب المتقاعدين تصل سنويا إلى 14 ألف منصب، ما يشكل ذرا للرماد في العيون في ظل تزايد فئة الشباب العاطلين عن العمل.

إن سياسة التشغيل ظلت دوما، وكما جاء في هذا المشروع، مجاليا خصبا للمزايدات السياسية، وذريعة لمسلسل من الامتيازات الضريبية لفائدة اللوبيات الاقتصادية في غياب آليات التنوع والمواكبة وإعداد تقارير دورية وسنوية لتقييم الحصيلة التطبيقية، فكيف يمكن تفسير اجترار النفقات الجبائية بطريقة آلية وبنفس المبالغ تقريبا بالنسبة ل 2018، 34 مليار التي تشكل كلفة بالنسبة لمالية الدولة الممولة من جيوب المواطنين، دون تقييم حقيقي لوقعها على الاستثمار وعلى التشغيل، وغيرها من الآثار الإيجابية على عيش المواطنين.

وعلى مستوى القدرة الشرائية، فإن هذا المشروع يكرس الإقصاء الاجتماعي عبر الزيادة في تعريف الرسوم الجمركية، كما هو وارد في المادتين 4 و5 المؤديتان حتما إلى غلاء المعيشة على اعتبار أن ثلثي الضريبة على القيمة المضافة متأتية من العائدات المستوردة، كما أن التحفيز الجبائي لفائدة الشركات الواردة في المادتين 6 و10، يكرس أيضا منطوق الامتيازات والريع عبر إقرار نظام جبائي تفضيلي لهم، وإلغاء الدعائر والغرامات والزيادات

سنوات عجاف، أكتوى فيها الأجراء بهيب ارتفاع الأسعار، بما فيها أسعار المواد الأساسية نتيجة الرفع من الضريبة على القيمة المضافة لبعض المواد الاستهلاكية الأساسية وخدمات المرافق العمومية، كمثل على ذلك الشاي المواصلات في السنة السابقة، في الوقت الذي تم الرفع من مساهمات الموظفين في إطار ما سمي بالإصلاح المقياسي للصندوق المغربي للتقاعد، بدل إصلاح شمولي منصف لمنظومة التقاعد، إصلاح مقياسي اعتمده الحكومة خارج أي حوار اجتماعي، وخلافا للمعايير الدولية والمبادئ التعاقدية ومبدأ صيانة الحقوق المكتسبة.

لم يأت هذا المشروع بأي مجهود جديد للرفع من أجور العمال، ودعم قدرتهم الشرائية عبر التخفيض من الضغط الضريبي على الأجور، كما ما فتئ الاتحاد المغربي للشغل يقترح ذلك كل سنة.

وكما أوصت المناظرة الوطنية للضرائب، ولم يتضمن أي إجراء بخصوص تنفيذ اتفاق 26 أبريل 2011، علما أن الحكومة منكبة على إصلاح إداري كان من المفروض أن يكون تنويجا للحوارات الوطنية والقطاعية على قاعدة النهوض والرقى بالعنصر البشري الذي يعتبر قطب الرحي في مسلسل الإصلاح.

بدل ذلك، فالمشروع يكرس لمنطق اللامساواة بين الموظفين، بعد إدخال الهشاشة لقطاع الوظيفة العمومية وتبني التشغيل بالعقدة في ضرب صارخ لنظام الترتي والتحفيز، وإضرار بمجودة الخدمات العمومية، وفي مقدمتها التعليم الذي هو من أهم رهانات الأمم المتحضرة. فكيف لمثل مشروع قانون المالية هذا أن يشجع على خلق أجواء الثقة لمأسسة حوار اجتماعي حقيقي؟

إن خلو المشروع من أي مؤشرات إيجابية تجاه الطبقة العاملة، رسالة سلبية مسبقة للحوار الاجتماعي، إذ لا معنى لحوار اجتماعي دون ترجمته في القانون المالي، وانعكاس نتائجه بشكل ملموس على الأوضاع المادية للأجراء وعموم المواطنين.

المشروع كذلك لا يستجيب لتطلعات الفئات الشعبية:

في الوقت الذي تزايدت فيه المطالب الاجتماعية بما لم يعد يقبل لغة الخشب أو التسويق جاء هذا المشروع مخيبا لآمال عموم الفئات الشعبية، ومتضمنا لتدابير ترقيعية تبقى في معظمها معزولة عن إحداث تغيير جوهري في بنيتها الاجتماعية بما يمكن من ملامسة استجابة حقيقية للانتظارات الملحة للمواطنين والمواطنات، وبما يتماشى مع خارطة الطريق الاقتصادية والإدارية المعلنة من طرف الدولة.

فبخصوص التعليم، لم يأت هذا المشروع بمؤشرات إصلاح شمولي يرقى بالمدرسة العمومية إلى مستوى الريادة في تربية وتكوين الأجيال القادرة على حمل مشعل التنمية والقيم ببلادنا، وخوض غمار العولمة، بل يؤسس لاستمرار نفس الاختلالات البنوية والإدخال المنهج للهشاشة، بإحداث 700 منصب شغل قار عوض 7000 محدثة سنويا، والإعلان عن

وصوائر التحصيل.

فهل من باب العدالة الجبائية، كمدخل للعدالة الاجتماعية أن تساهم الأجور بنسبة 73% من مجموع الضريبة على الدخل، مقابل نسبة 27% لهم باقي الدخل بما فيها كبار المهنيين المستقلين وكبار التجار؟

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نعتبر أن منتج الضريبة على الدخل بالمغرب المطبق على أجور العمال، شجرة تخفي غابة من الدخولات الأخرى الحقيقية، والامتيازات والثروات التي تقدر بملايير الدراهم، والتي يتم تهريبها بسبب عدم إقرار عدالة ضريبية، وعدم تفعيل القانون والنزاهة والشفافية وقضاء مستقل ومحترف يدشن لطابع الزجر الاقتصادي.

المشروع لا يستجيب لتحسين مناخ الأعمال وتحفيز الاستثمار المنتج خاصة وأن في خضم تراجع نسبة مردود الإستثمارات ب 5%، مقارنة مع أواخر التسعينيات، وأنها لم تحقّق الأهداف المرجوة منها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

بالنسبة كذلك للإستثمارات المؤسسات العمومية تظل في تدهور مستمر، بسبب السياسة المنهجية في تفكيكها وخصوصتها الارتجالية، التي أبانت عن فشلها الذريع، كما هو حال بالنسبة للعديد من هذه المؤسسات.

المشروع لا يستجيب لمقومات البعد الديمقراطي والتشاركي والجهوية المتقدمة، وأهم ما سُجله هو أنه لا يعكس تنسيقا بنويا، والتقالئية حقيقية بين السياسات العمومية التي تدفع بالجهوية إلى مستوى تحقيق التنمية الشمولية، فعلى مستوى تأهيل ودعم الجهات، يخلو المشروع من تنزيل الاجراءات المالية والقانونية والتدبيرية لتجويد خدمة الشأن العام الجهوي، بحيث لم تتم الإشارة إلى صندوق التأهيل الاجتماعي المُصرح به في الدستور، وكذلك الأمر بالنسبة لصندوق التضامن بين الجهات، من أجل تقليص الفوارق ومحاربة الفقر.

وختاماً، وكخلاصة نعتقد من وجهة نظرنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، أننا أمام مشروع قانون مالية محافظ يكرس ما سبق، ولم ولن يغير من الوضع شيئاً، ويعاكس السياق والتوجه المعلن، ففي الوقت الذي تم الاعتراف الرسمي فيه بفشل النموذج التنموي المتبع منذ الاستقلال ونطالب بالتعبئة الشاملة لإبداع نموذج تنموي جديد، نرى تشبث الحكومة بنهج سابقاتها وتكرس نفس نموذج التبعية العمياء للمؤسسات المالية الدولية.

ونطالب بوقف نقدية صادقة لاستشراف معالم الديمقراطية الحقيقية والقطع مع سلسلة المهازل الانتخابية، والسياسات العمومية الفاشلة وإشراك كل القوى الحية من أجل طبعاً بما فيها الحركة النقابية وإشراك الإتحاد المغربي للشغل في إبداع نموذج تنموي يرقى إلى تطلعات الطبقة العاملة وكل فئات الشعب المغربي.

وشكراً السيد الرئيس

شكراً السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيدة الرئيسة.

الكلمة لفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد إدريس الراضي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في مناقشة مشروع قانون المالية ل 2018، ونسجل الدور الطلائعي الذي يلعبه جلالة الملك بصفته رئيساً للجنة القدس، وندين ونستنكر قرار الإدارة الأمريكية المنافي للشرعية الدولية.

أما بخصوص مشروع قانون المالية الحالي، جاء في سياق خاص يتميز بعودة المغرب للمجتمع الإفريقي، وفتح آفاق انخراطه ضمن المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وإعطاء الانطلاقة لمشاريع مهيكلت مع مجموعة من الدول الإفريقية، وهذا إنجاز ملكي كبير سيأتي بالخير للمغاربة عموماً على المدى المتوسط أو البعيد.

ولاسيما أن الأبنك المغربية والتأمينات والمقاولات المغربية الكبرى، سواء في الإسمت أو في اتصالات المغرب، وغيرها من الاستثمارات المتوسطة والكبيرة، ستجد المجال الواسع لتعزيز استثماراتها بالدول الإفريقية، وهذا ما سيستفيد منه الاقتصاد المغربي، بفتح هذه السواق التاريخية للمغرب من جديد أمام الاستثمار المغربي، بالمقابل وفي سياق منطوق راجح سيعود بالخير أيضاً على الشعوب الإفريقية.

وبالمناسبة، نتذكر معكم أولئك الذين كانوا يعارضون هذا التوجه، حيث أثبت وسيثبت الزمن والوقائع أنهم لا يملكون رؤية مستقبلية لا على المدى المتوسط ولا على المدى البعيد، وأثبت وسيثبت الزمن أيضاً أن التوجه الإفريقي هو عين البصيرة والحكمة، والتاريخ هو من سينصف أصحاب هذا التوجه.

بهذه المناسبة نعبّر عن اعتزازنا الكبير بالإنجازات الملكية الرائدة في هذا المجال وبالرؤية الحكيمة لجلالته في تدبير كل الملفات الكبرى المتعلقة بعلاقات المغرب الخارجية، سواء تعلق الأمر بجذوره الإفريقية أو العربية أو بامتداداته في أوروبا وآسيا وأمريكا.

يندرج مشروع قانون المالية 2018 ضمن مناخ اجتماعي متوتر، حيث تعرف العديد من الأقاليم والجهات احتجاجات اجتماعية لو يسبق لها مثيل، نظراً للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الصعبة، احتجاجات الحسمة وتغيير، ثم الحدث المأساوي الذي وقع بالصويرة وخلف ضحايا أبرياء، هذا المناخ الاجتماعي المتوتر وبرؤية الحكم المتبصر دائماً، شخص جلالة الملك

ونختصها من الاستقطاب لفائدة الإرهاب والتطرف والاستغلال من طرف خصوم الوطن بالداخل والخارج.

فأبناءؤنا اللذين هم مستقبل المغرب يعيش معظمهم في البطالة، سواء كان من الطبقة المتوسطة أو الفقيرة.

لا بد من إيجاد الحلول الفورية والعاجلة لمشاكل الشباب بالتأطير والتكوين والتشغيل.

فلا يمكن لأي أحد أن ينكر النتائج الإيجابية في التربية على المواطنة والتي كانت تتحقق عبر عملية التجنيد الإجباري العسكري، إن هذا التجنيد الإجباري كانت له مزايا كثيرة وكثيرة جدا في التربية على الانضباط وحب الوطن والشجاعة والعمل والإلتقان والتفاني والصبر.

كم من الأسر سهرت على تربية أبنائها لكن نلاحظ أنه كم من الأسر ربت أبناءها والشارع بشكل أقوى يذهب بهم إلى الانحراف.

إن الأجيال الحالية تميل إلى الفوضى، كراهية الآخر بدون سبب، عامل نفسي لا غير، ليس له مبرر موضوعي مثل الملاعب، الودادي يعنف الرجائي، الطلبة في الجامعات، تعنيف بين الفصائل، كما أن هذا الجو العام خلق حالة من عدم الانضباط للقانون وعدم الثقة في النظام العام وانتقال ذلك إلى السياسة والسياسيين، وكأنا في عهد السببية.

حضرات السيدات والسادة،

حينما أكد جلالة الملك في خطاب العرش لهذه السنة أن بناء مشروع كبير مثل سد أو غيره ومشروع صغير بحج هامشي أو قرية، هما بالنسبة لجلالة الملك في نفس الأولوية وبنفس الأهمية.

هو ما يؤكد عليه اليوم، فعلى الحكومة تفعيل مضمون الخطاب السامي والعناية بالمشاريع، وإن كانت صغيرة، تستهدف الشباب في الأحياء الهامشية والفقيرة، وهنا أطلب من السيد وزير المالية المحترم أن لا تذهب السياسة الاقتصادية المغربية بوتيرتين:

- المشاريع الكبرى كالموانئ والمدن والطرق الكبرى و(TGV) مع أهميتها الكبرى؛

- ومغرب آخر نهمل فيه الفقير والمهمش والصحة والتعليم والبطالة المقنعة، وتسود فيه كل الظواهر السلبية.

إننا نريد التوازن، فبالقدر الذي نهض فيه بالبنيات التحتية للمشاريع المهيكلة يجب أن نعطي الأهمية أكثر للإنسان المواطن، فالبنيات التحتية، السيد الوزير، مهمة يمكن استدراكها إذا لم نهمل الإنسان الذي هو هدف التنمية ومصدرها، والدليل التاريخي على هذه الحقيقة هو الدول التي هدمت بنياتها في الحرب العالمية، فقد استدركتها بقوة الإنسان.

إن سياسة الحكومة في تحسين المداخل قد أنهكت الاستثمار والادخار بالمقاولات، ولاسيما بعض الإجراءات التي استهدفت الحجز على أموال الشركات، وطالبنا دائما بمصالحة ضريبية وإبراء ضريبي لاستخلاص المداخل المتعثرة وإعطاء الفرصة للمقاولات لاستعادة توازنها المالية وتعزيز

نصره الله وأيده الوضع في خطاب العرش في يوليو 2017، حيث ركز جلالاته على التدابير والإجراءات التي يتعين تنفيذها، والتي يجب أن تشكل أساس تدير الشأن العام، بهدف ضمان التنمية البشرية والاجتماعية والمساواة والعدالة الاجتماعية لفائدة عموم المغاربة ومختلف ربوع المملكة.

تلکم هي المرتكزات الأساسية للنموذج المغربي التي تمدد بقوة التماسك والإشعاع وقت الرخاء وبقوة الثبات وقت الشدة في ظل ثوابت الأمة ومقدساتها وفي ظل نظامها كملكية دستورية ديمقراطية برلمانية واجتماعية.

من باب المسؤولية الوطنية والحرص على مستقبل النموذج المغربي، يجب أن تعطى الأولوية للشباب، وأركز على أن تعطى الأولوية للشباب، السيد الوزير المحترم، فهم أبناءنا وفلذات أبادنا ومستقبل بلادنا، سواء حاملي الشهادات أو غيرهم، وخاصة من أبناء العالم القروي والأحياء الهامشية للمدن.

علينا أن نعلم وان نعي بأن هناك من أراد أن يستثمر في قطعة أرضية أو البناء أو شراء منزل، وهناك من فضل التضحية بالرأس المال المادي في مقابل تكوين أبنائه للحصول على شواهد عليا تمكّنهم من العيش الكريم، فما هو ذنب هؤلاء الشباب؟

من رمى بنفسه في إلى الهجرة السرية ومواجهة موت في البحر؟ الشباب.

من غرر بهم وجندوا لمواجهة الموت بالإرهاب والتطرف؟ الشباب. من هم ضحايا العنف والعنف المضاد والجريمة؟ إنهم الشباب. دائما هناك جرائم ضد الأصول كثيرة ومتعددة كذلك أولئك المغلوبين على أمرهم الباعة المتجولون الذين يبيعون لتوفير لقمة العيش؟ إن معظمهم الشباب.

أولئك الذين وجدوا ضالّتهم ومنتفسهم، السيد الوزير، لتفريغ همومهم وإسراع صوتهم والتعبير عن طموحهم في الغد الأفضل في مواقع التواصل الاجتماعي؟ إنهم الشباب.

إن التطور العميق الذي عرفه المجتمع المغربي، خاصة بعد الربيع العربي هو ظهور ظواهر اجتماعية وسياسية لا يمكن التنبؤ بمخاطرها ونتائجها على المستوى السياسي والاجتماعي، خصوصا في أوساط الشباب الذين يشكلون أغلبية كبيرة في المجتمع المغربي سواء بالمدن أو بالقرى.

يجب علينا أن نقف ووقفه تأمل لهذه الحقائق المرة، وأمام هذا الواقع القاسي، هناك سوء فهم متفشي وسط شبابنا لمفهوم الحرية والديمقراطية. هناك نظرة محتقرة للمؤسسات.

وهذا هو الورم الخطير الذي يهدم ويهدد وينخر مستقبل الشعب المغربي، وهذا ما لا يقبله أي عقل سليم متبصر مدرك للعواقب الوخيمة ومستفيد من العبر والدروس لما وقع من أحداث مؤلمة ومؤسفة في سوريا واليمن وليبيا وغيرها من الدول المتوترة.

والكل عليه أن يعلم أن هذه الفئة العزيزة علينا من واجبا أن نخصنها

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا السيد الرئيس.
الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون والمستشارات،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، في هذه الجلسة المخصصة لمناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2018. في البداية، لا بد أن نقف عند حدث اعتراف الرئيس الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل، وعزمه نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس في خرق واضح للقانون الدولي وتعدي سافر على حقوق الشعب الفلسطيني، اختير لها الذكرى المثوية لوعده بلفور المشؤوم. الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تدين وتشجب بشدة هذا الإجراء، وتطالب كل الدول العربية والإسلامية وكل المنتظم الدولي بتحمل كامل مسؤوليته في الدفاع عن الشرعية الدولية والحفاظ على حقوق الشعب الفلسطيني في أرضه وحضارته.

ونحن إذ نسجل بإيجابية رسالة الملك محمد السادس رئيس لجنة القدس إلى الرئيس الأمريكي، وكذا استدعاء مجلس الأمن الدولي، فإننا نخب الرأي العام أن المسيرة التي كانت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تنوي تنظيمها بعد غد الأحد 10 ديسمبر 2017، للاحتجاج على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، قد تم تحويلها إلى مسيرة داعمة للقضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في السيادة على أراضيه التاريخية، تحت شعار "القدس أولا".

أيها السيدات والسادة،

إن مناقشة مشروع قانون المالية تعتبر بالنسبة لنا مناسبة للتعبير عن رأي الطبقة العاملة والشعب المغربي في الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي انتهجتها وتنهجها الدولة المغربية.

إن مشروع قانون المالية لسنة 2018 جاء بعد إعلان رئيس الدولة لفشل النموذج التنموي، لكن الحكومة لم تدخل أي تغيير عليه، حيث جاء كسابقيه، مكرسا للفقر والهشاشة والتهميش، خلافا لما روجتم له السيد الوزير، كونه مشروع مالية اجتماعي، فأين هو الجانب الاجتماعي في هذا المشروع؟ ولماذا رفضتم 24 تعديلا تقدمنا بها في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل جملة وتفصيلا. أذكر على سبيل المثال:

1- إعفاء الأدوية من الضريبة على القيمة المضافة؛

2- تخفيف العبء الضريبي على الأجراء؛

3- احتفاظ قطاعي الصحة والتعليم بمناصبها متقاعدتها وإعادة استعمالها؛

مدخراتها عوض الحجز على الحسابات والضغط على مالية المقاولات. وبالمناسبة، نتمن إيجابيا قرار الحكومة بإعفاء المزمين من الذعائر وفوائد التأخير، وهو ما سيعزز.. ما بقا والو.

السيد رئيس الجلسة:

غير زد، زد، عندك دقيقة ديال الحركة.

المستشار السيد إدريس الراضي:

الله غالب.

احنا كنطلبوكم باش تديروا الله يكثر خيركم شي حاجة اللي غتحمي المواطن، إما شي وزارة ولا شي مندوبية لأن كايين شركات كتدير ما بغات، ونعطيك بعض المغطيات أمعالي الوزير.

كايين شركة كتناخذ من عندها مثلا واحد الفأكتورة وواحد كياخدها بواحد 21 مليون وواحد ب 22 مليون وواحد ب 23 في نهار واحد. إذن إلى كانت واحد المندوبية لحماية المستهلك وحتى انتوما إلى زدتوا شي شوية ديال الضرائب هاذي راكم حتى انتوما باش تتبقوا عاوتاني حتى انتوما يكون عندكم ذاك (régulateur) أمعالي الوزير، إلى كانت هاذي غتكونو انتوما مرتاحين، والمواطن مرتاح وكشفي مرتاح.

أنا غادي.. نتمنى التوفيق للسيد الوزير لأن ما بقى والو؟

نحتم. لأن انتوما شفتوا خطاب الملك في افتتاح الدورة التشريعية الحالية ديال أكتوبر ديال الدعوة لكل النخب والمؤسسات والهيئات الحزبية والنقابية والحقوقية والجمعية لنقاش مجتمعي عن المغرب الممكن عن النموذج التنموي المغربي.

الهدف الأول والأخير فيه مستدامة تراعي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للإنسان المغربي والعيش الكريم في وطن آمن منذ اليوم على الحكومة أن تفكر في مشروع قانون للمالية ديال 2019 وبغيناكم تاخذوا بعين الاعتبار فهاذ القانون الشباب، لأن غنديرو 1500 ديال الطرق، معالي الوزير، يمكن لنا نديرو 600. إلى سمحتي نص دقيقة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، راه زدت لك دقيقة و30 ثانية. تفضل.

المستشار السيد إدريس الراضي:

إلى سمحتي معالي الوزير المحترم لأن اليوم عندنا واحد المعضلة كبيرة في الشباب، بغيناكم الله يكثر خيركم في المستقبل في البوادي وفي هوامش المدن مشاكل كبيرة ولكن انتوما إن شاء الله أنا تنقول الأمل الأذن الصاغية عندكم نتمنى لكم التوفيق باش تمشيو فهاذ التوجه. وشكرا.

4- تحويل مناصب التعاقد إلى مناصب قارة؛

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

لقد جاء هذا المشروع مليئا بالإعفاءات لصالح الباطرونا والقطاع الخاص الذي راهنت عليه الدولة منذ الاستقلال لتنشيط الاقتصاد الوطني، وقدمت له الامتيازات، ودعمته بكل الطرق، بتفويت الأراضي الفلاحية ومنح الامتيازات في الصيد في أعالي البحار وإعطاء الاحتكار في بعض القطاعات، وأعدت عليه أيضا باقتصاد الربيع، لكن النتيجة كانت هي تفجير الفقراء وإغناء الأغنياء.

ولو بذلت السيد الوزير كل الجهود، ونمقت كل التسميات وأوجدتم التبريرات، فالأحداث تفضح كل شيء، وما حادثة سيدي بولعلام واحتجاجات الريف وزاكرة وتازة، ومناطق أخرى إلا تمظهرات للاختيارات المذكورة، وقد واجهت الدولة مطالب اجتماعية واقتصادية بالقمع والاعتقال الذي لم يسلم منه حتى الأطفال.

إن سوء استغلال ثروات المغرب، وغياب التوزيع العادل لهذه الثروات، والمراهنة على التوازنات الماكرو اقتصادية على حساب التوازنات الاجتماعية لم يجن منه المغرب إلا الويلات، فكيف يمكن أن نفهم بأن مداخل الضريبة على الاستهلاك على السجائر أهم من مداخل أهم ثروة في المغرب، ألا وهي الفوسفاط، فالضريبة على الاستهلاك بالنسبة للسجائر تدر على الخزينة 9 ملايين درهم، في حين أن نصيب الخزينة من ثروة الفوسفاط هي فقط 3 ملايين درهم.

وما هو أثر الثروات البحرية على ميزانية الدولة؟ وأين هو حق المواطن المغربي من هذه الثروة السمكية؟ وما هو حجم الثروات المنجمية في المغرب؟ وأين تذهب هذه الثروات؟ وما هو نصيب المواطن منها؟

أيها السيدات والسادة،

إذا كان المواطن المغربي يؤدي الضرائب، فيجب أن يتلقى خدمات في المقابل. فما هو حال هذه الخدمات؟ وما حال القطاعات الاجتماعية؟

التعليم يعاني من عدة اختلالات، ولا يمكن إصلاحه بفرض الهشاشة، وتغيير الاستقرار لأبرز فاعل في القطاع، نساء ورجال التعليم.

فكيف يمكن أن نقبل أن توظيف 55 ألف منصب بالتعاقد في سنتين يندرج في إطار الإصلاح؟ والصحة مريضة في المغرب، ومن هو المغربي اليوم الذي لازال يتوجه إلى المستشفيات العمومية؟ إنهم فقراء المغرب ومعدموه الذين لا يجدون بديلا عليها، والذين يتزاحمون يوميا أمام أبواب المستشفيات، وفي النهاية يطلب منهم شراء كل المتطلبات.

وما هو أثر الإعفاءات الضريبية والتحفيزات على عالم الشغل؟ فاليوم لا تخلو أسرة من عاطل أو أكثر، يتحمل مسؤولية الإنفاق عليهم ذورهم في إطار خصلة التضامن التي يتميز بها الشعب المغربي، فلا أتم شغلتم العاطلين، ولا أتم خففت التحملات الاجتماعية على أسرهم، ولا أتم دعمتم

القدرة الشرائية للمواطن المغربي الذي يعاني في صبر وأناة.

لكن لا يمكن أن تستمر الأمور على ما هي عليه إلى ما لانهاية، وقد أكثرتم اللفظ السيد الوزير حول التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني والتوجه نحو التصنيع في السيارات والطائرات، لكن لازالت حفنة دقيق تزهدق من أجلها أرواح النساء.

وبذلت جهودا كبيرة لإقناعنا بجدوى الإعفاءات والتحفيزات، والحصيلة فقدان الخزينة جراء 418 إجراء حوالي 34 مليار درهم سنويا دون انعكاس على مجال التشغيل، وقد كاد الاتحاد الأوروبي أن يضع المغرب ضمن الملاذات الضريبية، وأدرجه في آخر لحظة في المنطقة الرمادية، واليوم 69% من الشركات تعلن أنها تراكم الخسارات لسنوات، دون أن يتم تفعيل قانون زجر الغش الضريبي، ناهيك عن التملص والتهرب الضريبي نحو الجنات الضريبية الموجودة.

أيها السيدات والسادة،

السيد الوزير،

إن القطاع الخاص الذي تراهن عليه يساهم اليوم فقط بثلاث الاستثمارات، بما فيها الاستثمارات الأجنبية، ولازال الاستثمار العمومي يمثل الثلثين، فأين هي مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي، والنتائج الداخلي الخايم؟ وبالتالي فعجز الميزانية أصبح هيكليا، والمديونية صارت تهدد بفقدان السيادة على القرار المالي، وما خط الائتان إلا وجه جديد لسياسة التقويم الهيكلي سيئة الذكر.

ونحن نتحدث عن المديونية، لا بد أن نذكر الحكومة أن للطبقة العاملة ديننا عليها منذ 26 أبريل 2011، والحكومة التي تحرص أن تؤدي الدين وخدمة الدين لفائدة المؤسسات المالية الدولية، عليها أن تؤدي في المقابل دين أجرائها عليها.

وفي هذا الإطار نطالب بحوار اجتماعي يكون شاملا، مأسسا وجادا يفضي إلى تعاقد اجتماعي لما فيه مصلحة للبلاد.

والطبقة العاملة وعموم الشعب المغربي لن يضل مكتوف الأيدي، وخذوا العبرة مما وقع في الريف، حيث انتفض الشعب احتجاجا على التهميش والإقصاء وعدم الاستفادة من ثروات البلاد.

وبهذه المناسبة أيضا نطالب بإطلاق سراح كافة معتقلي الاحتجاجات ومحاميهم، والمتعاطفين معهم، الذين أصبحوا يعتقلون بسبب تدوينات فيسبوكية.

السيد الوزير،

آن الأوان أن تعطوا الاهتمام للطبقة العاملة ولمسحوق الشعب المغربي.

آن الأوان أن تغيروا طريقة إعدادكم لقوانين المالية.

آن الأوان لكي يتم تغيير النموذج التنموي، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

آخر مداخلة في هذا الشق المتعلق بالمناقشة، الكلمة للسيد رئيس مجموعة العمل التقديمي.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين والمستشارات،

بدوري أريد أن أقدم بعض الملاحظات وبعض الأفكار حول قانون المالية الذي تدارسناه معكم بعمق في مختلف اللجان باسم مجموعتنا، مجموعة العمل الديمقراطي التقديمي، من خلال رؤيتنا لهاته الميزانية والمجهود الذي بذلتموه لابد أن أحييكم وأن أقدر فيكم العمل المضي والجاد الذي قدمتموه وظهر من خلال المشاريع التي ظهرت بشكل أو بآخر من خلال القانون المالي.

كذلك لابد أن أشكركم على تفاعلكم الإيجابي مع عدد كبير من التعديلات وبالخصوص التي قدمت من طرف البرلمان وعلى الأخص مجلس المستشارين في علاقتها مع الإصلاح الاجتماعي، أذكر مثلا إعفاء الجبائي المتعلق بالآلات الكهربائية للمعاقين المستوردة، أذكر كذلك توسيع صندوق التكافل الاجتماعي، أذكر كذلك عدد كبير من هذا النوع من هذه التعديلات التي غادي توصل بشكل مباشر إلى تحسين أو حماية القدرة الشرائية للمواطنين.

ولكن القانون المالي رغم ذلك نريده أن يكون مؤشرا قويا باتجاه تغيير هذا النموذج الذي أصبح يشككي منه الجميع، فزيد أن يكون هناك مجهودا أكبر لأننا واثقون بأن المغرب يتوفر على طاقات كبرى وعلى إمكانيات بشرية هائلة قادرة على التغلب على كل الإكراهات، إذا ما تم استعمالها استعمالا رشيدا واستعمالا ديمقراطيا، واستعمالا بعيدا عن كل المحاسبات والمحسوبيات وكل ما يعيق هذا التطور.

أملنا إذا أن تبدلوا مجهود في المستقبل من أجل التغلب على ما هو الآن أصبح يهدد استقرار البلاد وأعز وأحسن ما نملكه علينا مسؤولية الحفاظ عليه والدفاع عن هذا الاستقرار، وأن تقوي هذا الترابط القوي وهذا الرضا الكبير الذي حصل بين الشرعية والقوى السياسية والمجتمع، هذا التقارب بين الدولة والمجتمع من أجل أن يعطي أكثر ويحقق أكثر من خلال التناغم ورفع المستوى وتحقيق العدالة الاجتماعية.

فنظن أن هذا ممكن إذا ما تمت مراجعة على الأقل في المنهجية لذلك حجم هذه المداخلة لن يسع لها الزمن الذي خصص لها، سأعطيها لكم كتابة، وسأقدم بعض ملاحظات مختصرة حول المنهج فيما يخص هذا القانون المالي. فعلى مستوى معالجة إشكالية الحكامة هذه هي في نظرنا الطامة

الكبرى الكل يتحدث عن الحكامة ولكن لا نرى إلى حد الآن مشارف أو بداية مشروع إصلاحي على جعل الإدارة، وجعل كل مكونات الدولة تشتغل مشروعا مجتمعيا متكاملًا يشترك فيه الجميع، بسبب توفر عدد كبير من العراقيل فكذلك ندعو إلى ضرورة إعادة النظر في تعريف القطاعات لا نريد أن نشتغل بشكل عام، نريد أن ندقق الأشياء من خلال، حتى نتأكد من محاسبة الحكومة، اعتماد مبدأ الصدقية في الحسابات وفي الالتزامات، كذلك هذا ناقص على مستوى قطاعات الإجتماعية نتحدث عن التعليم ولكن أؤكد على مركزية الشباب 51% من ساكنة المغرب يقل عمرها عن 25 سنة، مركزية قوية جدا، مدخل أساسي وإصلاح جدي للتعليم كذلك مرتبط بالأوضاع المتعلقة بالصحة لا يمكن أن تفجير الطاقة البشرية إذا لم تكن تتوفر على مقومات الصحة الكاملة عقليا وجسديا وخلقيا وتربويا وعلمي من خلال اكتساب المعرفة وهي ورش تعليمي قوي.

الاستثمارات وإنعاش الشغل، كذلك يمكن تشكيل اقتصاد المغرب من استيعاب عدد الوافدين، عدد الوافدين لا يمكن أن تستجيب له نسبة 6% لابد من التغلب على إشكالية إعادة النظر في ميكانيزمات الدققة المتعلقة بالميكرو اقتصادي حتى نبقي عبيدين لنظام لا يستجيب لحاجياتنا الحقيقية.

العديد من التقارير الصادرة دوليا توجهنا نحو هذا التوجه لابد من الانتباه إليها، الحكومة لابد أن يكون لدينا مرصد وطني لتشغيل وإنشاء منظومة معلوماتية لم تتوفر عليها كيف تريدنا أن تعبئ الطاقات الوطنية التي لم تتوفر على إمكانية الاشتغال، الاستثمارات العمومية تبقى غير كافية في مجالها الحادي، التقييم والتقييم شينان أساسيان في كل نهضة اقتصادية واجتماعية في خلال الدولة الحالية.

الآن نشتغل بشكل اعتباري لا محاسبة ولا متابعة لأن ميكانيزمات التقييم والتقييم غير موجودة تماما، صعوبة تحديد الأولويات نتحدث اليوم عن الأولويات، غدا سنتحدث عن أوليات أخرى فما هو معيار الوضع الأولويات كيف سنلتزم بها، نحقق ماذا سنتنتج لنا؟ الرسائل التي نستغلها اليوم، تحديد الأولوية والتوضيحات الحالية التي تقدمها، ما هي مآلها بالنسبة لما ستضيفه إلينا غدا أو بعد غدا، ليس لنا أدوات للتقييم.

إذن القانون المالي لا يمكن أن يبقى نستمر وتقدمه كأغلفة مالية ونوزعها على هذا القطاع أو ذاك أو على هذا الجهات أو تلك أو على.. إذا لم تكن لدينا سياسة مضبوطة في إطار شمولي قادر على تحكّمها، أن الاستمرار اللاتوازن في توزيع الغلاف المالي خصوصا في المجال الجهوي 4 جهات 70% من استثمارات الدولة، التمييز الإيجابي لصالح الجهات شيء مشروع لنا جهات فقيرة وفقيرة جدا لابد أن نلتفت إليها لابد أن يكون لدينا الشجاعة من أجل أن نقف بين أن نضع الحد للمغرب النافع والمغرب الغير نافع.

سيدي الوزير،

لا أريد أن .. كثيرا لأنه سأعطيكم وثيقة تدخل مكتوب، هذه بعض

نرفض هذا القرار المستفز.

إخواني، أخواتي،

لقد استمعت إليكم بإمعان وعودة إلى مشروع قانون المالية، قد استمعت إليكم بإمعان وأود أن أتوجه إليكم بالشكر جميعا، مستشارين ومستشارات، أغلبية ومعارضة، على تعبتكم في كل اللجان، وطبعا خاصة بلجنة المالية، وهذه فرصة لكي أشكر رئيسها المحترم، السيد رئيس اللجنة على ما بذله من جهد وبسعة صدر لتدبير هذا النقاش ومجرباته داخل هذه اللجنة، كما لا يفوتني أن أئوه عموما بالأجواء الإيجابية التي ميزت النقاش حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا بشكل عام، وحول مقتضيات قانون المالية لسنة 2018 بشكل خاص، وما من شك بأننا نتقاسم جميعا هاجس الحرص على تقديم ما هو أفضل لوطننا ولمواطنينا.

ومن هذا المنظور، فقد عملنا على التفاعل بكل إيجابية وبكل موضوعية وبكل هدوء وبكل، كما قلت، إيجابية ونفس إيجابي مع الملاحظات والتساؤلات والانتقادات، من خلال تقديم الأجوبة الشفوية داخل هذه اللجنة وأجوبة أيضا مكتوبة، وبجز في نفسي أن هاذ النقاشات التي كانت مثمرة وكبيرة وطويلة داخل اللجنة، مع كامل الأسف، لا يطلع عليها المواطنون، لأننا قضينا معكم وقضيت معكم ساعات طويلة من العمل لكي يبدي كل آراؤه، طبعا الآراء المختلفة، وهذا شيء طبيعي، ولكي تقوم الحكومة أيضا بإبداء وجهة نظرها حول الخيارات، الأولويات، حول الإجراءات وحول فلسفة وروح هاذ المشروع دبال القانون المالية الذي نعتبره على كل حال مشروع استثنائي في سياق استثنائي، ونتمنى أن يصيب في حلحلة وفي الوقوف على بعض الإجراءات التي تمس الإشكاليات التي تطرقت إليها، وسوف أتطرق إليها في هاذ الجواب.

كما حرصنا أيضا في نفس الوقت على التجاوب مع التعديلات بكل موضوعية وبكل أريحية، ليس من منطقية الأغلبية ولكن من منطق المعقولة في التعديلات، سواء كانت من الأغلبية أو من المعارضة، بما ينبغي من الجدية والموضوعية كما ذكرت، مع تقديم التبريرات والتوضيحات اللازمة، فمن بين 188 تعديل تم تقديمها في المجموع تم سحب 134 تعديل وقبول 41 تعديل، إذا أضفنا إلى 77 تعديل التي كانت في مجلس النواب، عندنا 118 تعديل.

أليس هذا كافيا بأن على الأقل نشهد بأن هاته الحكومة تتفاعل بالإيجابية اللازمة وبال عقلانية اللازمة وبالتواضع اللازم في العلاقات مع المؤسسة البرلمانية؟

أعتقد أن الجواب واضح، طبعا، هناك بعض التعديلات التي رفضها وقدمنا التعديلات، وبعض التعديلات التزمنا أن نقوم بدراستها وبتعميقها وبالتحسيس فيها إن شاء الله لكي تكون هناك أجوبة في المستقبل.

ومن بين هذه ملي كقولو 118 تعديل بين الغرفتين، 41 في هاذ الغرفة، لم تكن تعديلات شكلية، كانت تعديلات عميقة وتعديلات

الملاحظات بخصوص مشروع قانون المالي تتوخى أن يكون مناسبة لابتناق منظومة جديدة عقلية جديدة تتناسب مع الطموح شباب ومع طموح هذا الجيل الجديد الذي أتم في قيادته اليوم لأن لديكم ولدى هذه الطاقة الشبابية، ما يمكن بها أن تقود بهاد البلد إلى مستوى أكثر مما هو عليه إلى رفع التحدي الحقيقي للخروج من محيط الاقتصاد المتخلف وان تلعب دورها المطلوب من الأمم الراقية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

والآن الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية للرد على تدخلات السيدات والسادة ممثلي الفروق والمجموعات في المجلس، تفضل السيد الوزير.

السيد محمد بوسعيد، وزير الاقتصاد والمالية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين وآله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

"لأجلك يا بهية المساكن، يا زهرة المدائن، يا قدس، يا مدينة الصلاة أصلي، عيوننا إليك ترحل كل يوم، كل يوم، وحين هوت مدينة القدس تراجع الحب وفي قلوب الدنيا استوطنت الحرب، حين هوت مدينة القدس تراجع الحب وفي قلوب الدنيا استوطنت الحرب".

في هذه اللحظة التي تمس فيها مشاعر المسلمين بالتطاول على رمز من رموز التسامح الديني القدس الشريف، مدينة الوحي الرباني وأرض الأنبياء وطريق الإسراء، مدينة المسجد الأقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين، لا يسعنا جميعا، وأضم صوتي لأصواتكم، إلا أن نستنكر القرارات الأخيرة التي تصب في دعم تهويد هذه المدينة من طرف الاستعمار الغاشم وتقويض كل الفرص والمبادرات للحل السلمي والتعايش وخطة السلام، التي يراهن عليها العالم من ذوي الحكمة وذوي الألباب وأصحاب النية الحسنة، حتى تنطفئ هذه الشرارة التي يحدتها هذا المشكل الكبير والعويص، هذه الشرارة التي تغذي الإرهاب والتطرف والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، بل ربما في العالم كله.

إن المغرب بقيادة جلالة الملك حفظه الله، رئيس لجنة القدس، كان دوما وفيا لمبادئه وقيمه، في نصره إخواننا الفلسطينيين والدفاع عن حقوقهم في الحرية والاستقلال والعيش الكريم في وطنهم، دولة فلسطين وعاصمتها الأبدية القدس الشريف، ومن هنا فإن رسالة جلالة الملك حفظه الله، رسالتيه إلى الأمين العام للأمم المتحدة وإلى رئيس الولايات المتحدة كانت كافية وشفافية وتعبر عن لسان كل المغاربة، وإنتي معكم أيضا أدعو إلى أن نخرج جميعا يوم الأحد، وهذا أقل ما يمكن أن نقوم به، لأن نستنكر وأن

بالشركات المكتسبة لصفة القطب المالي عوض 5 سنوات، الإعفاء عند الاستيراد لفائدة الأدوية المضادة، السؤال تتقولا لنا أودي هاذ قانون المالية أش جاب للمواطنين من كل الفئات؟ يمكن لنا نضنفو دبا هاذوك الناس اللي مرض أمراض مزمنة عندهم إعفاء من بعض الأدوية تتعرفوها، داء السرطان، السيدا، الربو، إلى آخره، دبا زدنا كل المرضى اللي عندهم التهاب السحايا حتى هما غادي يكون عندهم إعفاء فيما يتعلق بالأدوية المتعلقة بهم.

الإبقاء على رسم الاستيراد في حدود 25% المطبق على السلع والمنتجات المستوردة بدل ما جاء في المشروع اللي كان يهدف إلى رفع الفائدة إلى 30%. تخفيض مقدار رسم الاستيراد من 17.5% إلى 2.5% على الأدوات الحديدية للخطوط الكهربائية المستعملة كمدخلات في صناعة العازلات الكهربائية، وهذه أيضا سياسة اشتغلت عليها الحكومة السابقة وسوف نزيد في الاشتغال عليها أنه لتشجيع الصناعة ولتشجيع فرص الشغل، ولتشجيع الاستثمار، كل المدخلات كتنقصوا من رسم الاستيراد، وكل المنتجات إذا أمكن ذلك لأنه كايته اتفاقية التبادل الحر كما تعلمون، أنا كترفعو من رسم الاستيراد باش نشجعو التصنيع في بلادنا ونشجعو كما قلت الاستثمار الخاص وفرص العمل، إذن هبطنا هاذ سعر رسم الضريبة أو رسم الاستيراد على هذه المواد.

تمكين التعاونيات من الاستفادة من برنامج تحفيز بالإضافة إلى المقاولات والجمعيات، وهذا أيضا مبادرة كبيرة في هذا المشروع أنه ابتداء، هو في الحقيقة ابتداء من فاتح يناير 2015 كل مقالة أنشدت عندها الحق تدخل 10 دبال الأجراء وعندها إعفاء في حدود 10000 درهم كأجر شهري من الضريبة على الدخل، وأيضا أداء التحويلات الاجتماعية، هذا كفييل بتشجيع التشغيل وكفييل بدفع الشباب، ودفع المستثمرين إلى خلق شركات جديدة ومقاولات جديدة، لأنه هذه غادي نرجعو لها من أولويات هذا المشروع.

تمكين الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين من القيام بإجراءات التسجيل بالطريقة الإلكترونية، هذه بعض التعديلات كما قلت حممة اللي دخلت فهذا المشروع وكان فيها التفاعل تفاعلا إيجابيا كبيرا وإلى أقصى المستويات.

طبعاً في النقاش جاء أكثر من مرة، موضوع النموذج التنموي، وأسئلة هل هذا القانون يجيب على النموذج التنموي الجديد، ما هو هذا النموذج التنموي الذي نهدف إليه؟ يعني هذا النموذج التنموي جاء في العديد من المرات، أولا خاصنا نعرفو علاش تتهدرو؟

النموذج التنموي الذي دعا جلالة الملك حفظه الله في خطابه بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية إلى إعادة النظر فيه هو النموذج التنموي بمفهومه الشامل، (modèle de développement) ماشي (modèle de croissance) هو النموذج التنموي، (modèle de développement) هو

جوهريّة، أنا نعطيك غير التعديلات التي أدخلت على هذا المشروع في هذه الغرفة، ولكم أن تحكموا.

أولا، هناك تعديل هام فيما يتعلق، هذه بعض التعديلات الهامة، تعديل فيما يتعلق بالشركات التي تستفيد من عوائد الأسهم المتأتمية من الأرباح الموزعة من طرف هيئات التوظيف العقاري، هاذك المشروع ديال (Organisme de placement collectif immobilier) (OPCI) اللي إن شاء الله غادي يكون أداة لتنفيذ أو تشجيع الاستثمار في العقارات المهنية، أكنت مصانع أو فنادق، أعطينا واحد التفضيل واحد التشجيع في الخمس السنوات المقبلة بتخفيض 80% من الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات، و40% ابتداء من فاتح يناير 2013.

التنصيب على منح الإعفاء على رسم الاستيراد الذي تستفيد منه المشاريع الكبرى التي تكون موضوع اتفاقية مع الدولة 36 شهر، حددنا فوقاش كتبدا، كتبدا من أول الاستيراد، أول استيراد بالنسبة لهاذ الاستثمارات الكبرى.

ثالثا، توضيح الشروط المتعلقة بإعفاء التعاونيات والوداديات والجمعيات السكنية، بالتنصيب على بعض المقترضات، حتى تكون هناك ليونة وتلين من أجل الاستفادة من هذه الإعفاءات الضريبية بالنسبة لهاته الجمعيات السكنية.

هناك أيضا تعديل يتعلق بإحداث منحة أو تجديد أو تمديد وتوسيع إحداث ذيك المنحة لتجديد وتكسير المركبات المخصصة للنقل العمومي الجماعي للمسافرين، كل شي كي عرف الكيران ديالنا والكاميونات ديالنا المهترئة، والتي تسبب في حوادث السير، هناك مجهود غادي تقوم به الدولة عبر هذا الإجراء باش تساعد في تجديد الحظيرة ديال هاذ المركبات المعطلة أو المصابة، يعني هاذ المركبات على كل حال القديمة، أكنت للمسافرين أم كانت لنقل البضائع، دخلنا فيها حتى ذاك سيارة التعليم والأجرة حتى هي غادي تستفد.

تمكين المدينين الذين تمت مباشرة مسطرة التحصيل الجبري في حقهم، للاستفادة من إلغاء الغرامات وفوائد التأخير، هذا مقتضى جاء في مشروع قانون المالية، حسناه وهنا كنعول دعوة إلى كل الملمزمين أكانوا أشخاصا أو كانوا مقاولات، اللي عندو متأخرات ضريبية راه غنديرو هاذ المبادرات ابتداء من فاتح يناير السنة المقبلة على طول السنة، باش يخلصوا كل المتأخرات ديالهم، وهاذي تنقولها لهم وأمامكم هاذي آخر فرصة بالنسبة لهاذ الملمزمين باش أنهم يسويوا الوضعية ديالهم مع مديرية الضرائب هذه مبادرة درناها 2013 جابت شي بركة وهاذ المرة آخرة مرة اللي غادي نديروها ولهذا تندعي جميع الملمزمين باش أنهم يسويوا هذه الوضعية، باش يكونوا حتى هما أيضا يستغلوا الفرصة للتعاون في إطار الصفقات العمومية وعلى كل حال يخلصوا دينهم وتطلبوا منهم يخلصوا غير الأصل من الدين.

تطبيق سعر 20% خلال 10 سنوات بالنسبة للأجراء العاملين

أيضا تشتمكون منه في نقاشاتكم السابقة، جينا هاذ السنة بدينا في 2017 وغادي نكلو في 2018 بتوظيف 55000 مدرس، غادي نرجعو هاذ العقود إلى آخره، واش العقود ولا ماشي العقود، غادي نرجعوا لو، وأنا غير متفق معكم، هاذي ما فيها لا هشاشة ولا ولو، بعدا نخلو هاذ المشكل.

وأیضا بالنسبة لقطاع الصحة، هناك خصاص في الأطر الطبية وشبه الطبية، لأن ما يمكنكش، هاذو بعدا هاذو جوج ديال القطاعات اللي ما يمكن لكش، خاصك بنادم، خاصك الإنسان، ما يمكنش تدير (ordinateur) اللي غادي يداوي عباد الله ولا (ordinateur) خاصك الإنسان، إذن هناك إرادة وتحملنا داخل هذا المشروع بقرار جريء أننا فتنحنا 55000 منصب في قطاع التعليم في سنتين، و4000 زائد 1500 السنة الماضية بالنسبة لقطاع الصحة وزدنا في الإمكانيات تبقى واش هذا كافي وضامن لأن تكون لنا الجودة؟ الجواب لا.

الجواب هو ما قاله أحد المستشارين المحترمين يجب أيضا أن يكون هناك حكمة جيدة داخلنا، راه ماشي الإمكانيات بلادنا في تقدم راه ما بقاتش الإمكانيات العائق، الحمد لله كنستطعو وإن كانت إمكانياتنا محدودة، ولكن نتلقاو يعني حلول من أجل إيجاد الإمكانيات المادية، الآن اللي خاصنا اشوية ديال المعقول واشوية ديال الجدية واشوية ديال الروح الوطنية واشوية ديال الصدق في العمل، باش هاذ الإمكانيات التي نوفر أن تكون هناك تدير لها تدير لائق، هذا هو إذن، راه وخا تعطي الإمكانيات، لأن إلى اخدينا التعليم ماشي أول مرة، راه كانت محاولات في الماضي وكانت مكلفة وتخلصها الشعب المغربي من الضرائب، ولكن ما وصلناش للهدف.

أنا أتمنى، إن شاء الله، معكم كاملين وداخل المجتمع المغربي أن نلتف، لأن إلى كان شي أولوية بعد القضية الوطنية هي التعليم، هاذ التعليم هو المفتاح ديال النموذج التنموي مستقبلا، لأنك إلى ابنتي مواطن صالح وعندو الأدوات وعندو الإمكانيات وعندو الروح والقيم وعندو المواطنة راه هو غادي يحل لك من بعض المشاكل، هذا هو الأساس، إذن هذا هو اللي ابدينا فيه.

ملي تتقولو هاذ المشروع آش جاب؟ جاب بعدا على الأقل أن يكون هناك واحد الحماس من أجل إصلاح هذا القطاع اللي هو حيوي، وأنا نقول لكم مرة أخرى راه بالنسبة لبلادنا محدودية النمو (la seule limite de développement) هو التعليم، إلى ما طورنا هاش راه احنا غادي نوصلو دغية للمستوى اللي يمكن لنا نوصلو لو، إلى طورنا التعليم وخلقنا الموارد البشرية الكفاءة اللي غادي تكون أيضا في خدمة إنتاج الثروة، راه يمكن إن شاء الله نموذج النمو ديالنا غادي يزيد، إن شاء الله، للقدام.

أعتقد أن هذا هما الأولويات اللي جاو في هاذ، الله يخليكم النقاشات واش العقود ليست هشاشة، العقود درناها، لأنه 280000 مدرس ما يمكنكش يدير من الرباط، واش أعباد الله كين شي شركة، إلى اخدينا شركة كندبر 280000 موظف من واحد المركز لا يمكن، ياك ابغينا تمشي

بمفهومه الشامل إذن يحيل على الجانب الاقتصادي، على الجانب الاجتماعي، على الجانب الثقافي، على الجانب الهوياتي، يحيل على الإنسان، هذا يحيل على بناء الإنسان، وبناء الإنسان أو خلق مجتمع متماسك ما يكون فيه فقط الجانب ديال خلق الثروة، وإن كان هذا جانب من هذا النموذج، كيف تحفيز لخلق الثورة؟ يحيل أيضا على توزيع هذه الثورة، هنا هذا هو الهدف، لأنه السؤال الذي نتساءل كاملين عليه هو كيف يمكن لكل المواطنين في بلادنا أن يستفيدوا من ثمار النمو أيما كانوا، واش في القرى أو لا في المدن؟ واش أغنياء ولا فقراء؟ واش كبار ولا صغار؟ واش معاقين ولا أصحاء؟ هذا هو كيف يمكن للجميع أن يستفيد من ثمار النمو هو مشكلة التوزيع، وقلنا داخل اللجنة وأؤكدنا أن من إحدى المفاتيح لتوزيع العادل للثروة هو أن يكون هناك مرفق اجتماعي ذو جودة في جميع مناطق بلادنا، المرفق الاجتماعي أشنو هو؟ هو الصحة والتعليم والتشغيل، هاذو هما الأولويات لأن بعض المرات تنضيعو تمشيو تهبورو في النقاش ولا تيصح كل شي أولوية في بلادنا، نعتقد الآن أن أولى الأولويات، وقد ذكرت بعض المطالب الملحة في بعض الجهات هي أن يتوفر هناك منظومة للتعليم بالجودة الكافية، تعليم لائق، تعليم يمكن من الارتقاء الاجتماعي، تعليم يمكن شبابنا من أن يكون لهم نفس الفرص في الإدماج داخل سوق الشغل، هذا لأنه إذا لم يكن كذلك، فأنتم وأنا معكم تتأسف أن يعني في مواجهة هذه المنظومة، مع كامل الأسف، الفاشلة في التعليم لم يقللأسر من حيلة إلا أن تضع أطفالها وأبناءها في التعليم الخاص، وهذا مكلف.

ثانيا، وقلنا أيضا وأنا متفق معكم، كيف نجود من قطاع الصحة؟ كيف يكون هناك ولوج إلى العلاجات الاستشفائية بالجودة الكافية وأن يكون هناك أطباء وممرضين وأن يكون هناك طبعا أدوية، هذا ملي تتحلوا هاذ المشكلتين ماذا يقع؟

أولا، تقويو صحيح من التماسك الاجتماعي؛

ثانيا، تيكون هناك تعديل وإن كانت هاذي مسؤولية الدولة، هذان القطاعين صحيح، مسؤولية الدولة تقويو أيضا كيف ما قلت التوزيع العادل للثروة.

ثالثا، تخففو من التكاليف ديال الأسر، تهضر على القدرة الشرائية، القدرة الشرائية إما تزيد في الأجور أو كتخفف من الضريبة أو كتخفف بعض الأعباء، راه هاذ السيد اللي تيمشي هو للطبيب الخاص والمصلحة الخاصة وتخلص الأثمنة وذاك الشي باليمن، راه واخا تعطيه اللي تعطيه ربما ما يكفمش، ولكن إلى كان هناك منطق ديال أنه يكون منظومة ديال الصحة بالجودة الكافية، هذا ما اشتغلنا عليه في هذا المشروع.

بداية الأجوبة، لأنه منظومة التعليم ومنظومة الصحة، فيها صحيح إمكانيات اللي خاصها توظف، ما يمكنكش تدير تعليم بجودة إلى كان عندك 60 ديال التلاميذ في القسم، ما يمكنكش، قولنا أودي كين خصاص، وكنتم

كلها؟ لا، واش غادي نحققو الطموح لجميع المواطنين؟ لا، ولكن هناك تقدم، وهناك رأس مال كبير يجب أن نحافظ عليه، وهو ما قاله السيد المستشار قبالية، هو نعمة الاستقرار ونعمة أمن بلادنا، وهذه النعمة ديال التماسك، الأمور الحمد لله كتمشي، يمكن لنا نحسنو؟ صحيح يمكن لنا نحسنو، يمكن لنا نعدلو، ولكن ما نقولوش أنه حتى حاجة ما كايينة وأنه كلشي خايب، وأنه، على كل حال هذا في النقاش دائما حيث واحد استغزني في النقاش، قال لك أسيدي أنت جيتي تتقول لنا كلشي مزيان، وتزهو بقانون المالية، وكين اللي قال، من منكم يجراً أن يقول أن الاقتصاد بخير، الاقتصاد الحمد لله راه مزيان، قلنا لنا واش يمكن لنا نحسنوه؟ ممكن طبعا نحسنوه ولكن هذه مبادرة أيضا كما قلت ديال الجميع، في قدر الإمكان، نسي.

وأنا ابغيت تقول لكم ما قاله جلالة الملك حفظه الله في خطابه الأخير، لأن هذه محمة بزاف، جلالة الملك حفظه الله في خطاب العرش هذه السنة قال، صحيح أن الإمكانيات التي تتوفر عليها بلادنا محدودة، وصحيح أيضا أن العديد من المناطق تحتاج إلى المزيد من الخدمات الأساسية الاجتماعية، إلا أن المغرب والحمد لله يتطور باستمرار وهذا التقدم واضح وملوس، إمكانياتنا محدودة، خاصنا كيفاش نستعملوها في أحسن، بطريقة معقنة، وأن يكون هناك استهداف للأولويات حتى لا تضعج جهودنا سدى.

هذا لا يعني أننا نقول بأن كل شيء على ما يرام، وأنا بلغنا المراد، بل الهدف هو أن نبين بأن استشرف المستقبل وبلورة نموذج تنموي يجب على التحديات المطروحة على بلادنا، على مستوى تقليص الفوارق وتحسين الخدمات الاجتماعية وتوفير الشغل الكريم لشبابنا يقتضي أن نخصص وضعية نموذجنا الحالي بكل موضوعية وأن نعرف أين مكامن القوة وأين هي مكامن الضعف.

فبلادنا حققت مكاسب ومنجزات يجب الحفاظ عليها وتثمينها، ويجب علينا أيضا أخذها كنطلق لتطوير نموذجنا التنموي وتقوية قدرته على إدماج كل فئات ومناطق المجتمع من خلال خلق وتوزيع الثروة، ولعل من أهم مكاسب بلادنا هو هذا الإجماع والتعبئة الوطنية الجماعية حول الوحدة الترابية لبلادنا ومغربية صحرائنا، والتي ينبغي مواصلة التصدي بكل حزم لكل المترصين والحاقدين الذين يعادون المغرب في وحدته الترابية، ولكن كذلك الذين يحاولون المس بمصالحه الاقتصادية وتبخيس النجاحات التي حققتها بفضل القيادة النيرة والحكيمة لجلالة الملك حفظه الله.

ولابد هنا من التنويه بالجهود والتضحيات التي تبذلها كل القوة الأمنية بمختلف تشكيلاتها وبتجندها الدائم تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله، للدفاع عن الوحدة الترابية للوطن وصيانة أمنه واستقراره، ولعل خير جواب على كل هاته المناورات الخائبة لخصوم وحدتنا الترابية،

للجهوية، إذن خلقنا الأكاديميات، وكان في الإصلاح، في فكرة الإصلاح ديال ذاك الميثاق الوطني أن هاذيك الأكاديميات الجهوية هي اللي غادي تدبر الحاجيات، ياك قلنا الجهوية إيوا نخرطو في الجهوية، الجهوية نخرطو فيها عبر تمكين هذه الأكاديميات من إعطاء الحاجيات فيما يتعلق بالموارد البشرية في قطاع التعليم وهي التي سوف تدبرها، تدبر التوظيف، وتدبير (le congé) وتدبير هاذيك (l'affectation)، ياك كل سنة تنوحو غير في مشكل، وأتما تتعرفوه، غير هاذيك (les mutations) تيجي شي واحد كندخلو من.. تتقول لو وا سير خدم في الراشيدية، تتقول لك لا أنا عندي التحاق بالزوجة، وعندو حق، ابغيت نمشي للرباط، إيوا كلشي غيخدم في هاذ الرباط والدار البيضاء، وهاذ المواطنين اللي في الراشيدية، وهاذ المواطنين اللي في تنغير، وهاذ المواطنين اللي في فكيك إلى آخره ما عندهموش الحق حتى هما في الصحة والتعليم.

إلى اخذنا هاذ الجهوية وهاذ التوظيف داخل هذه الجهة، بعدا على الأقل نتقصو من هاذك الضغط فيما يتعلق بهاذ (les mutations) وهاذ التحويلات، أنا أعتقد هاذي مبادرة أولا احتفظنا على الحقوق الكاملة لكل المتعاقدين، ابجلمهم بحال إخوانهم في الوظيفة العمومية، ولكن خاص هاذ المتعاقدين يعرفوا أنهم راه ما ابقاش الوظيفة العمومية غادي تدخل باش تنعس لي، الوظيفة العمومية تدخل باش تخدم، حقا، ولكن باش أيضا يعني تدبر الواجبات ديالك وتأخذ حقا، هاذ المنطق ما فيش هشاشة، هاذ المنطق فيه الروح ديال المسؤولية، لأنه كما قلت، هاذو راهم فلوس ديال المواطنين وخاص الناس اللي تبتخصوا بالفلوس المواطنين أنهم يقوموا بمسؤوليتهم كاملة.

على كل حال هذا موضوع نتمنى أن نزيد في دعمه، لأنه ربما يكون أيضا من بين المفاتيح ومن بين الآليات لحل هذه الإشكاليات الكبيرة.

إذن إذا كانت الاختيارات الاقتصادية التي مكنت بلادنا من تجنب أخطار الأزمة العالمية، فإن ما حققته من مكاسب هامة في مسار البناء الديمقراطي تحت القيادة المتبصرة لجلالة الملك حفظه الله، وما واكب ذلك من مسار للمصالحة التاريخية مروراً بإخراج مدونة الأسرة إلى دستور 2011 وما تلاه من استحقاقات انتخابية شفافة، هو الذي جنب بلادنا اليوم والحمد لله المنزلات الخطيرة التي وقعت فيها العديد من الدول، ولا يمكن أن تقدر قيمة ما تحققت إلا من خلال المقارنة مع الماضي ومع باقي الدول. أتفهم أن يكون لكل وحمة نظرها، مجال هاذ الكأس د الماء، دابا ملي تنجيو في النقاش معكم كين اللي كيشوف ذاك النصف اللي خاوي، وكين اللي كيشوف هاذك النصف اللي عامر، خاصنا نشوفوهم بجوج، ما يمكنش نقولو حتى حاجة ما خدامة ونبخس كل شيء، أنا جاتني واحد الفكرة ولكن ما غاديش نقولها لكم، راه واحد مسؤول في بلد (غني) وقف قال لهم راه في نوفمبر ما غاديش تخلصوا السادة البرلمانيين ما عندناش الفلوس، آه.

الحمد لله بلدنا يتطور ويتقوى، هذه السنة واش حلينا الإشكاليات

مليون مستفيد، وصحيح أن ميزانية ديال الراميد انتقلت من مليار إلى مليار و200 مليون درهم، ولكن الميزانية ديال الراميد راه هي الميزانية ديال قطاع الصحة كلو، الميزانية ديال الراميد ماشي هي ذاك مليار و200 مليون درهم فقط ديال الأدوية، ولكن الميزانية ديال الراميد هو ما تم دعمه في قطاع الصحة كلو، لأن أشنو هو الراميد؟ هو الولوج إلى الاستشفاء وإلى العلاج، إذن ما تقارنوش ارتفاع العدد ديال المستفيدين من الراميد مع فقط الميزانية المخصصة لجزء بسيط، وخا هو مهم بالنسبة لقطاع الصحة اللي هو الأدوية، إذن خاصنا نقارنو هاذ الارتفاع ديال المستفيدين مع ارتفاع الاعتمادات الموجهة لهذا القطاع، لقطاع الصحة.

وثالث الأولويات وليس أقلها أهمية هو قطاع التشغيل، ذكرتم الشباب، ذكرتم العيش الكريم، ذكرتم تكافؤ الفرص، راه هاذ الأولوية ديال تشغيل الشباب هي التي سوف تمكنا من تحقيق كل هذه الأهداف.

ولكن دبا الآن غير باش نتفقو، من يخلق فرص الشغل؟ أنا بغيت هنا وأمام الكاميرات نذكر واحد الأخ مستشار قال واحد الشهادة لحياته هو الشخصية، قال أنه كان في الصحراء وجاب 100 درهم، ياك تتعللوا على هاذ الأخ الكريم وخلق شركة ودبا الآن كيخدم تقريبا 2000 ديال الناس، هاذ السيد هذا هو اللي عندو الأجر الكبير، لأنه خدم وأنه خذا، يعني (il a risqué) ومخدم 2000 ديال الناس، لأن اللي مخدم 2000 ديال الناس ربما عندو 8000 ديال الناس اللي كيعيشو، هذا النوع من المواطنين هو الذي محتاجهم البلد، الذي يشتغل ويشغل عوض الذي يتكلم ولا تكون لكلامه نتيجة، أنا أشكر هذا المواطن، هاذ الأخ المستشار.

اعلاش قلت لكم هاذ الكلام لأنه اللي كيخدم عباد الله هو اللي غادي يساعدنا في التشغيل، واللي كيخدم ماشي القطاع العام، صحيح حلينا 100000 منصب مالي في سنتين، وصحيح أن 100000 منصب مالي هو ما فتحته الحكومتين يعني ماشي هاذي اللي قبل، هاذوك 2 الجوج اللي قبل منها، صحيح، ولكن راه ما عمرو ما غادي يحل مشكل الشغل ومشكل البطالة، اللي غادي يحل مشكل البطالة هو القطاع الخاص، وهذا راه في العالم كلو، ما يمكنش نعاود نرجعو اللور، العالم القطاع الخاص، القطاع الخاص باش يستثمر خاصو بزاف ديال الحوايج، أولا خاصو الثقة، هذه وحدة حيدناها، ثانيا خاصو تحل لو المشاكل ديالو مع الإدارة، تحل لو المشاكل ديالو مع الرشوة، تحل لو المشاكل ديالو مع الضرائب، تحل لو المشاكل ديالو مع البنات التحتية باش يكون الكلفة أقل، باش يكون هناك تنافسية.

هنا احنا جينا واحد الجانب في هذا المشروع اللي لا يمكن أن ينكره أحد، وأنا ضد أننا نقولوا أننا وزعنا هدايا ضريبية، ما كايش هدايا ضريبية، هناك إجراءات جبائية موجهة للمستثمرين، لأنه باش نساعدوهم أن يكون هناك، أن تستعيد المقاول قدرتها في التشغيل لو كان قدينا نزيدو، ياك شفتو أمريكا أشنو دارت، صافي، ياك أمريكا راه هبطات النسبة ديال

هي الدبلوماسية الإستباقية والجريئة لجلالة الملك حفظه الله من خلال افتتاحه على كل البلدان الإفريقية بما فيها تلك التي تدعم الأطروحة المضللة والمضللة لأعداء وحدتنا الترابية عبر فتح جسور الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي الذي يخدم القضايا المشتركة لقارة يعتبر أساس قوتها واندماجها ووحدة مواقفها وإرادة بلدنا للاندماج في هذه القارة وفي الاندماج في المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا.

الحصول كيظهر أن هؤلاء الذين هم من وراء الجدار ما بقات لهم غير شي حاجة وحدة اللي خاصهم يديروا، خاصهم يرجعوا لأرض الوطن، لأن يستفيدوا من نموه وتنميته ومن يعني الاستقرار به.

وما الاهتمام الكبير الذي حظيت به مشاركة جلالة الملك حفظه الله في القمة الخامسة للاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي والرسالة التي وجهها لجلالته لهذه القمة، إلا دليل من حمة على المكانة التي أضحي يحظى بها المغرب بفضل السياسة الحكيمة والمتبصرة لجلالة الملك حفظه الله، ومن حمة أخرى على اندحار خصوم وحدتنا الترابية.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا اليوم أمام تحدي تحسين مكتسبات نموذجنا التنموي وتشخيص التحديات الكبرى والملحة التي تساءل هذا النموذج، وقدرته على خلق الثروة وإدماج مختلف الفئات والأجيال والجهات في الدورة التنموية، هذا السؤال اللي طبعنا خطاب جلالة الملك جاء في 13 أكتوبر، تقدم مشروع قانون المالية في 20 أكتوبر، وفي خطاب جلالة الملك دعا الحكومة والبرلمان والخبراء وكل القوى الحية من مجتمع مدني ونقابات، لأن ننكب جميعا على التفكير في هذا النموذج، راه النموذج راه ماشي شي حاجة تنتج بين عشية وضحاها، يجب أن يكون هناك تشارك بين.

طبعنا قلنا في مشروع قانون المالية هذا الذي سوف تصادقون عليه إن شاء الله، أن هناك بعض الأجوبة أو بداية الأجوبة لما يمكن أن يكون أن هناك يعني للتساؤلات أو للتطلعات أو للحاجيات ديال المواطنين، هي دعم القطاعات الاجتماعية ودعم المنظومة الاجتماعية كاملة، لأن ما فيش غير القطاعات الاجتماعية في المنظومة الاجتماعية من حماية اجتماعية طبعنا من تعزيز القدرة الشرائية، هذا هو المفتاح للتماسك الاجتماعي ولتطوير النموذج التنموي الذي تطمح إليه بلادنا.

لكن في المقابل ما لا يمكن أن نتفق عليه هو تبخيس الجهود الاستثنائية وغير مسبوق الذي قامت به الحكومة على مستوى المناصب المالية والاعتمادات المخصصة لهذه القطاعات الاجتماعية، خاصة قطاع التعليم، وكما ذكرت نجاحنا مستقبلا هو نجاحنا في إصلاح المدرسة العمومية الوطنية المغربية.

ثانيا، كما قلت نجاحنا في قطاع الصحة هو توفير الولوج المتساوي للعلاجات الاستشفائية بشكل جيد.

الإخوان هضروا على الراميد، راه ذاك، صحيح الراميد وصلنا ل11

يكون نقص في المنح وذاك الشيء ديال المنح ديال دول الخليج، وخذينا وبقينا ملائمين مع التوجه ديالنا في أن يكون هناك توازنات مالية.

أنا تبيظهر اللي هاذ المعادلة ديال الزيادة في النفقات وهناك مخاطر حول المداخل، ولكن في نفس الوقت كتحافظ على العجز، أنا نتعتقد أن هذه المعادلة الصعبة ألقى هاذ المشروع للقانون المالية ألقى لها الجواب، لأنه جاء باش يجيب على كل هذه الإكراهات وكل هذه التساؤلات.

أهم التحديات أيضا التي تواجه نموذجنا التنموي هو قدرته على إدماج كل الفئات وكل المناطق في خلق الثروة والاستفادة المتوازنة من أثرها، طبعا هذا يحيلنا على أكبر عائق في بلادنا اللي هو من بعد الصحة والتعليم والشغل، اللي هو التقليل من الفوارق الاجتماعية، وهاذ التقليل من الفوارق الاجتماعية هو التقليل من الفوارق بين العالم القروي والعالم الحضري بصفة عامة أو بين هوامش المدن والعالم الحضري، وهاذ التقليل تيجي باستهداف عبر برامج لاستهداف هاته المناطق الهشة وهاته المناطق الفقيرة والاستهداف عبر الدعم المباشر.

الدعم المباشر كانت هناك مبادرات، وهنا سؤال باش نجابو على هاذ الصندوق ديال التماسك الاجتماعي، كانت هناك مبادرات عبر دعم الأرملة، دبا 77000 أرملة وما يزيد على مليار درهم أفقت في هذه الدعم، البارح كان هناك مشروع لمرسوم لتوسيع الاستفادة من هاذ الصندوق التكافل العائلي من أجل أن تستفيد منه النساء (المهملات) وأنا كنت لا أحب هذا الكلام، أو النساء اللواتي هن في طور الطلاق والمعوزات واللاتي أهملن من طرف أزواجهن، والحاضنات والكافلات لأبناء هذا النوع من المنظومة ديال، زائد لأن ما يمكننا نحلو المشاكل الاجتماعية فقط عبر الدعم المباشر، خصوصا نحلوا المشاكل الاجتماعية عبر سياسة اجتماعية عندها الديمومة، وهاذ السياسة الاجتماعية خاصها تكون عبر برامج، والبرامج هناك السنة المقبلة طبعا خصص 3.5 مليار اعتمادات الأداء بالنسبة لهذا البرنامج ديال تقليص الفوارق المحلية ديال برنامج 50 مليار زائد حوالي 5 مليار ديال اعتمادات الالتزام.

أعتقد وتعتقد الحكومة أن هذا البرنامج هو اللي غادي يجيب الإجابة الصحيحة للتسريع من تقليص الفوارق المحلية لأن فعوض ما نقاو نمشيو للعالم القروي وكل قطاع يدير شغالو ولكن ما كينش تنسيق بين القطاعات، الآن هناك واحد الآلية اللي هي هاذ الصندوق ديال التنمية القروية اللي كل شي كينكب فيه وملي كيمشيو لواحد الرقعة أرضية أو واحد الدوار الكل يشغل في نفس الوقت من أجل إخراج البرامج المتعلقة بالطرق، بالماء الصالح للشرب، بالكهربة، بالصحة، بالتعليم في نفس الوقت ويكون له أثر إيجابي طبعا على التنمية بهاته المناطق.

الجهوية هناك طبعا دعم من العديد من الجوانب، أولا دعم فيما يتعلق بإخراج كل النصوص التطبيقية وهذا قد تم، دعم فيما يتعلق باحترام ما اتفقنا عليه في التحويلات المالية كل سنة باش نصلو إن شاء الله في أفق

الضريبة على الشركات من 30% ل 20%، احنا ما عايشين بوحدنا في هذا الكون، خاصنا نشوفوا أشنو كيديرو الناس الآخرين لأن في تنافس معهم، إذا قدينا، لأن ماشي ديمتا تقعدوا، لأن خاصنا عاود ثاني أيضا ندبرو إمكانياتنا بالطريقة التي يمكن أن تدار بها.

القطاع الخاص هو المشغل، وخاصنا القطاع الخاص الناجح المواطن، نشجعوه وندعموه، ونكونوا كلنا صوته في الدفاع عنه، لأنه راه ما كندافعوش ذيك الساعات على شخص كندفعو على مجموعة ديال الناس تشتغل وكتعيش وكتاكل وكتشرب بفضل هاذك المستثمر وبفضل قدرته على خلق المقاولا وعلى تدبيرها.

فمرة أخرى باش ما نضيعوش، هاذ المشروع ديال قانون المالية له إرادة قوية في حلحلة وإيجاد بعض الإجابات على المشاكل الاجتماعية في القطاعات الاجتماعية، وأيضا له توجه بأن نشجع الاستثمار الخاص وأن نشجع المقاولا، وها ذاك العام 7000 مقاولا صحيح أفلست، ولكن هاذ المرة دائما تقولوا لي هذا الرقم نتجيبوا لكم رقم آخر أنه كان 24000 مقاولا التي أنشئت في السنة الماضية، ما نخافوش إلى شي مقاولا فلست غير نعرفوا كما قلت علاش فلست، واش فلست لأسباب تخصها هي أو لا أفلست لأسباب خارجة عن إرادتها وتهم جوانب أخرى، ولكن راه فلست 7000 مقاولا صحيح في السنة الماضية، ولكن تخلفت 24000 مقاولا.

وأنا نبغي نقول لكم لأن كان حضرتوا على التقارير ديال ممارسة العمل، أن هناك تقرير خرج في هاذي بضعة أسابيع، اللي هو تقرير تديروا ذاك (Global Entrepreneurship Index) اللي المغرب تم تحقيق تقدم في تصنيفه بخمس مراتب وترتبنا في المرتبة 65 عوض المرتبة 70 في السنة الماضية، هذا اللي تيعطي من غير ممارسة العمل، تيعطي ما هي قدرة المبادرة المقاولانية داخل بلادنا، هناك، الحمد لله، طاقات، وهناك شباب، درنا هاذ المبادرة كما قلت ديال التشغيل، ولكن هناك مبادرات من أجل مواكبة هاذ المقاولات الناشئة (Les Startups) هناك مبادرات اللي غادي نجيبوها، إن شاء الله في القريب العاجل من أجل تأدية المتأخرات اللي على الدولة فيما يتعلق بالقيمة المضافة، همننا إلى بغينا، شوف، كل ما هو في صالح المقاولا الوطنية المواطنة هو في صالح الاقتصاد الوطني وهو في صالح البلاد، باش هاذ الموضوع نساوه.

إذن قلت المستشغل مرتبط بالمقاولا والاستثمار الخاص، وجات هنا إجراءات متعددة في دفع هذه المقاولا وجات أيضا إجراءات مواكبة في دعم الاستثمار العمومي، تنهضرو على هاذ المشروع، ودبا قولوا ليا بالله عليكم، هاذ المشروع اللي جاب 11 مليار درهم في الزيادة في النفقات منها 5 د المليار زيادة في الاستثمار العمومي، وفيها 6 د المليار ديال النفقات الاجتماعية، وزاد من دعم الجهات، حولنا 7 د الملايير للجهات، وزاد في التكلفة ديال أو الأخذ بعين الاعتبار التكلفة الإصلاحات، خصوصا الإصلاح ديال التقاعد اللي غادي يكلف 4 مليار بالنسبة للدولة، وغادي

كبرنامج "دعم الأرامل والأشخاص في وضعية إعاقة" لم تنطلق سوى سنة 2015، ومن جهة أخرى إلى أن التدابير الاستثنائية والهامة التي قامت بها الحكومة من أجل توفير المداخل لهاذ الصندوق الذي استفاد من المساهمة التضامنية برسم الضريبة على الدخل وبرسم الضريبة على الشركات والمساهمة الإبرائية برسم الممتلكات والموجودات المنشأة بالخارج والرسم الجوي للتضامن.

المشكل اليوم ماشي هو في الرصيد، المشكل أن هاذ الصندوق أصبح اليوم يسجل رصيда سنويا سالباً إلى غاية أكتوبر 2017، لم تبلغ مداخل الصندوق سوى مليار و240 مليون درهم، في حين بلغت نفقاته 2.8 مليار درهم وهذا يسائلنا جميعاً حول كيفية ضرورة استدامة موارد هذا الصندوق.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

واقبلت إلى طولت شوي عليكم، ولكن غادي نقول غير بعض النقيطات. النقطة الأولى فيما يتعلق بالحوار الاجتماعي، الحكومة صحیح جاءت بتعديلات متعددة، ولكن الحكومة جادة في فتح الحوار الاجتماعي، وهاذ الجدية إن شاء الله غادي نشوفها إن شاء الله في المراحل المقبلة، لكي يكون حواراً اجتماعياً شاملاً وليس مجرداً وأن يكون هناك تفاعل بين الحكومة وبين طبعاً شركائنا الاجتماعيين لما يعود بالنفع على طبعاً المواطنين الأجراء، سواء كانوا في القطاع الخاص أو القطاع العام، ولكن في نفس الوقت الله يخليكم خاصكم تستحضروا واحد القضية معاً، راه الأولوية صحیح خاصنا ذاك الأجير والموظف، ولكن الأولوية خاصها تكون لهذاذ اللي ما عندوش الخدمة، هذاذ تقبلو لو كيفاش يخدم، غير باش نكونو اللي عندو الخدمة خاصنا نحفظو لو الكرامة ديالو باش يكون هناك قدرة، باش القدرة الشرائية ديالو، وهاذ القضية ديال القدرة الشرائية دائماً كتجي، أنا كنعطيكم دائماً هاذ نفس الجواب، بلدنا فهاذ السنة غادي دير نسبة ديال التضخم اللي هي المؤشر الذي اللي مقياس للأسعار، باختصار 0.6% هو نسبة التضخم في بلدنا، هذا من بين الأشياء الأساسية التي تساهم في الحفاظ على القدرة الشرائية، لهذا كما قلت الحوار الاجتماعي اللي الحكومة جادة طبعاً في إخراجه في مخرجاته.

نرجع لواحد النقطة اللي تقالت، لأن واحد الأخ قال خاص من دبا نبدو نديرو نوجدو الميزانية ديال 2019، هاذ السنة راه عاد ساليينا بعدا واحد قانون المالية ساليينا في ماي، ودبا عاود ثاني (le mois décembre) كنديرو قانون المالية الجديد، إن شاء الله السنة المقبلة غادي نبدأ في أقرب وقت، ودوزنا في مجلس الحكومة البارح، واحد المرسوم المتعلق بهاذيك البرجة الثلاثية في إطار التنزيل السليم ديال القانون التنظيمي لقوانين المالية، وغادي نبدأ بكرى، إلى كان خاصنا لأن كانت دعوة من طرف بعض الإخوان أن يكون هناك إعادة النظر في إعداد قانون المالية.

حتى أنا ابغيت نقول لكم أودي خاصنا إعادة النظر في مناقشته، حتى هو في مناقشته حتى هو نعيدو فيه النظر شوي باش يكون هناك نوع من الإيجابية.

2021 إلى 10 ملايين درهم، هذا يتم تدريجياً وغادي نوصلو لهذا الهدف، ولكن لازم يكون هناك نقاش، أولاً خاص هذه الجهات أيضاً تنمي الموارد ديالها الخاصة، ما تنقاش معتمدة على الميزانية، دبا ملي غادي نوصول ل 10 مليار إذا بقات الجهات عندهم مليار درهم كعائدات ذاتية اللي طبعاً محام ذاتي، لأنه الاختصاصات ذاتية هذا غير كافي، وما غاديش نمشيو بعيد، هاذي النقطة الأولى.

النقطة الثانية، أنا تفكر وهذا جاء في خاطب جلالة الملك حفظه الله في المرحلة المقبلة نقل الاختصاصات الجديدة مع نقل الموارد، باش هاذ الجهات اللي الآن هي في البداية ديالها واللي الآن تتوفر على كل الآليات من أجل الاشتغال بكل فعالية يكون عندها الأدوات والإمكانات لإنجاحها، وكلنا طبعاً معبؤون لكي تنجح هذه التجربة، لأنها سوف تمكن بلادنا في إطار هذه الجهوية وعبر الصناديق، لا الصندوق ديال التضامن بين الجهات والذي تم تفعيله أو سيتم تفعيله ابتداء من فاتح يناير ولا الصندوق ديال التأهيل الاجتماعي أن يكون هناك فعل تضامن حقيقي بين الجهات الغنية والجهات الفقيرة، وسوف يمكن من سد هذه التفاوتات والتي جاءت في تدخلاتكم، التفاوتات في الاستثمارات العمومية بين الجهات، لأن صحیح أربع جهات هي التي تستأثر بالقسط الأكبر في هذه الاستثمارات.

النفقات ديال الحسابات الخصوصية الله يخليكم الإخوان، هذاذ الرصيد 127 مليار خاصكم ملي ذكروه خاصكم تقولوا أشنو هو الالتزامات اللي عندو؟ إذا كان هناك رصيد ب 127 مليار هناك التزامات توافق هذا الرصيد، لأن أشنو هو الحساب الخصوصي ماشي مجال الميزانية في آخر السنة ما كطرحش الاعتمادات، تبقى السنة المقبلة، ولكن خاصنا ما نشوفوش غير الرصيد نشوفو دبا إذا خذينا يعني بلا ما ندخلو بعض الأمثلة، راه كل هذه الحسابات اللي فيها الأرصدة ديالها خاصنا نشوفو ما هي التزامات، إما التي التزمت بها هذه الصناديق أو التي هي في طور الالتزام، ولكن هنا لا بد أن أذكر بعض الملاحظات التي أثيرت بخصوص صندوق التماسك الاجتماعي، لأؤكد أولاً أن إحداث صندوق التماسك الاجتماعي ليس من أجل تنفيذ إستراتيجية معينة، لأنه ربما في بعض الملاحظات كيقولوا خاص إستراتيجية لصندوق التماسك الاجتماعي، صندوق التماسك الاجتماعي ما عندو إستراتيجية هو آلية للتمويل، الإستراتيجية كديرها الحكومة، إستراتيجية معينة أو وضع إستراتيجية اجتماعية مسبقة، وإنما تم إحداثه كآلية لتوفير تمويلات إضافية لمجموعة من الإجراءات تشكل اللبنة الأساسية للإستراتيجية الاجتماعية التي يقودها صاحب الجلالة حفظه الله، وتعمل الحكومة على ترجمتها ضمن برامجها السنوية.

ثانياً، فيما يخص رصيذ هذا الحساب الذي بلغ 8 مليار درهم شهر أكتوبر 2017، فلا بد أن أؤكد بأن ارتفاع هذا الرصيد راجع من جهة إلى أنه باستثناء الاعتمادات المخصصة لبرنامج المساعدة الطبية "راميد" و برنامج "تيسير" والتي كانت تمول سابقاً في إطار الميزانية، فإن باقي البرامج الأخرى

فما ينتظرنا جميعا من رهانات كبرى حددها جلالة الملك حفظه الله في بلورة نموذج تنموي جديد وسياسة مندمجة للشباب وجمهورية فعالة، يتطلب منا تغليب منطق العمل المشترك والقيم الوطنية الصادقة والوفاء لمقدرات الأمة والتضحية في سبيل الوطن، وكسب هذه الرهانات ينطلق من تثمين وتحسين التراكبات التي حققتها بلادنا تحت القيادة المتبصرة والحكيمة لجلالة الملك حفظه الله والعمل على تطويرها بما يمكنها من الاستجابة للانتظارات الملحة للمواطنين وتوفير سبل اندماج شبابنا في المسيرة التنموية لوطنهم. وأختم بقوله تعالى "لئن شكرتم لأزيدنكم". صدق الله العظيم. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وقبل رفع الجلسة، بغيت نذكر المجلس المحترم على أنه يوم الاثنين نحن على موعد مع جلستين، جلسة صباحية ستبتدئ في الساعة العاشرة صباحا لدراسة ومناقشة المشروع القانون المالي والتصويت عليه على الجزء الأول، وفي المساء على الساعة الثالثة غادي يكون الدراسة ديال الجزء الثاني والتصويت عليه والتصويت على القانون المالي برمته.

رفعت الجلسة، وشكرا للجميع.

لا داعي لإعادة فتح النقاش في الفرضيات، الفرضيات تبقى فرضيات، والفرضيات لا تنزل في مشروع قانون المالية اعتباطا، ويعني غير على حسب كانتنا، لا، ملي تناخدوا الفرضيات المتعلقة بسعر البرميل أو الفرضيات المتعلقة بسعر البوتان أو الفرضيات المتعلقة بسعر الصرف، هاذي كلها تتكون مبنية ومبنية على تقارير علمية من ذوي الاختصاص. فيما يتعلق بنسبة النمو ونسبة العجز، نسبة النمو تبقى أيضا فرضية متعلقة بفرضيات أخرى، اللي مهم وأساسي أن إن شاء الله 3.2% ديال السنة المقبلة مبنية على محصول المتوسط ديال 70 مليون قنطار، وهاذي فرصة لكي ندعو الله سبحانه وتعالى باش يغيثنا بالأمطار، ومبنية على تطور إيجابي فيما يتعلق بالنتائج الداخلي أو تطور الناتج الداخلي الغير الفلاحي، لأن هاذي هي اللي محممة، إن شاء الله، السنة المقبلة 2018 من المنتظر أن يتطور نسبة النمو ديال الناتج الداخلي الغير الفلاحي ب 3.7% واللي هي غادي تعطي النتيجة ديال نسبة النمو ديال 3.2 في السنة المقبلة. السيدات والسادة،

لقد حرصنا جميعا حكومة وأغلبية ومعارضة على أن تمر ظروف مناقشة والتصويت على مشروع قانون المالية 2018 في أجواء إيجابية من خلال النقاش الجاد والصريح والمسؤول حول كل جوانبه ومضامينه، وكلنا أمل أن تنعكس هذه الأجواء على كل القضايا الكبرى المطروحة علينا في هذه الظرفية الدقيقة من تاريخ بلادنا.